الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزراة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة إبن خلدون – تيارت

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ،و علوم تسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر

ميدان : العلوم الإقتصادية و التجارية، وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

تحت عنوان :

مؤهلات الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات –دراسة حالة القلاحة من 2000– 2017

.

من إعداد الطالبة:

فلاح جازية

تحت إشراف الأستاذة المحترمة :

د. مفتاح فاطمية

السنة الجامعية : 2018/2017.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أمي الغالية و أبي العزيز اللذان تعبا و سهرا على نجاحي هذا ، كما أهديه إلى أخي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه ، وكل من ساندني و رافقني للوصول إلى هذا العمل المتواضع ، وإلى كل عائلتي الكريمة"عائلة فلاح "خاصة كتكوتة "مرام"، و أهديه خاصة إلى إبنة أخي "حنان "و صديقة دربي "ريم أمينة عقاد" و كل رفيقاتي .

كلمة الشكر

الحمد و الشكر لله تعالى لتوفيقه لنا لإتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل طاقم دكاترته وأساتذة كلية " العلوم الإقتصادية و التجارية ، علوم التسيير" جامعة "إبن خلدون".

و جزيل الشكر إلى الأستاذة الفاضلة "د.مفتاح فاطمة" التي لم تبخل علي بتوجيهاتها و نصائحها القيمة جزاها الله ألف خير.

فهـــرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة العامة	أ-ه
الفصل الأول : تركيبة الإقتصاد الجزائري.	
تمهيد	07
المبحث الأول : طبيعة الإقتصاد الجزائري.	15-08
المطلب الأول: تعريف الإقتصاد الجزائري.	08
المطلب الثاني: تطور الإقتصاد الجزائري.	09
المطلب الثالث : خصائص الإقتصاد الجزائري.	15
المبحث الثاني : مكانة المحروقات في الإقتصاد الجزائري.	27-19
المطلب الأول: التاريخ البترولي في الجزائر.	19
المطلب الثاني : أهمية المحروقات في الإقتصاد الجزائري.	22
المطلب الثاث: تطور صادرات الجزائر من المحروقات.	25
المطلب الرابع : تحديات و رهانات المحروقات في الإقتصاد الجزائري.	27
المبحث الثالث: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.	37-29
المطلب الأول : إستقلالية المؤسسات الإقتصادية العمومية.	29
المطلب الثاني: إعادة تنظيم القطاع الفلاحي.	31
المطلب الثالث : تشجيع قطاع الخاص الوطني و الإستثمار الأجنبي المباشر.	33
المطلب الرابع : إعادة تنظيم السوق الداخلية.	37
خلاصة.	39
الفصل الثاني : بدائل وحلول مقترحة لقطاع الحروقات في الإقتصاد الجزائري.	
تمهيد.	40
المبحث الأول : السياحة كبديل للمحروقات في الجزائر.	50-41
المطلب الأول : المقومات السياحية في الجزائر.	41
المطلب الثاني : السياسات و الإجراءات الحكومية المنتهجةلتطويرالقطاع السياحي في الجزائر.	43
المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية للسياحة في الجزائر.	48
المطلب الرابع : تحديات قطاع السياحة في الجزائر.	50
المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل للمحروقات في الجزائر.	59-54
المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	54
المطلب الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصادالجزائري.	56

المطلب الثالث: السياسات و البرامج الحكومية لدعم وتطويرقطاعالإقتصادي.	57
المطلب الرابع : مشاكل و صعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	59
المبحث الثالث : إندماج الجزائر في التكتلات الإقتصادية.	67-61
المطلب الأول : إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.	61
المطلب الثاني : الجزائر و الشراكة الأورومتوسطية.	64
المطلب الثالث : الجزائر و الإتحاد المغاربي.	66
المطلب الرابع : التكامل الإقتصادي العربي.	67
خلاصة.	71
الفصل الثالث: الفلاحة كبديل للمحروقات في الإقتصاد الجزائري.	
تمهيد.	72
المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.	77-73
المطلب الأول : مؤهلات القطاع الفلاحي في الجزائر.	73
المطلب الثاني : اهمية القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري.	74
المطلب الثالث : السياسة الفلاحية في الجزائر.	75
المطلب الرابع : مساهمة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري.	77
المبحث الثاني : مساهمة القطاع الفلاحي في مؤشرات الإقتصاد الجزائري.	87-81
المطلب الأول : تطور الإنتاج الفلاحي من 2000 إلى 2014.	81
المطلب الثاني : تطور الإنتاج الفلاحي من 2015 إلى 2017.	85
المطلب الثالث : تحليل مساهمة القطاع الفلاحي في مؤشرات الإقتصاد الجزائري.	87
المبحث الثالث : مشاكل و الحلول لنهوض به .	93-90
المطلب الأول : المشاكل و المعوقات التي تواجه قطاع الفلاحة .	90
المطلب الثاني : الحلول المقترحة للقطاع الفلاحي .	92
المطلب الثالث : الدعم الفلاحي .	93
خلاصة .	98
خاتمة عامة.	99
قائمة المراجع.	102

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور إنتاج الفلاحي في الجزائر 2000-2014.	81
02	تطور صادرات و الواردات من المنتجات الفلاحية من 2000 إلى 2014	83
03	تطور إنتاج السلع الفلاحية في الجزائر من (2015-2016) إلى(2016-2017).	85
04	صادرات و واردات الجزائر في القطاع الفلاحي من(2015-2016) إلى (2016-2017)	86

ملخص الدراسة

يعتبر الإقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا ، قائم أساسا على الصادرات من المحروقات ، و الجزائر كغيرها من الدول المنتجة و المصدرة للنفط ، فقد تأثرت بالأزمة النفطية خاصة في الآونة الأخيرة ، حينما شهدت أسعار البترول إنخفاضا كبيرا ، بحيث وضعت أمام تحدي مصيري للنهوض بإقتصادها خارج المحروقات ،فالجزائر تزخر بإمكانيات كبيرة لابد من إستغلالها بشكل أفضل للتخفيف من التبعية الإقتصادية الكاملة للمحروقات ، و تنويع صادراتها في مجالات أخرى مقترحة كحل بديل أمامها من بينها الفلاحة ، و السياحة ، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و قد سلطنا الضوء في هذه الداراسة ، على القطاع الفلاحي ، و مدى امكانية مساهمته في الاقتصاد الوطني ، خاصة أن الجزائر تمتلك جميع مقومات النجاح للنهوض بهذه القطاعات ، و لكنها من جهة أخرى يجب أن تتخطى المشاكل و الصعاب المسجلة في هذا القطاع كذلك.

الكلمات الدالة : الإقتصاد الجزائري ، المحروقات ، الأزمة النفطية ، البدائل، القترحة القطاع الفلاحي

Résumé de l'étude :

L'économie algérienne est une économie rurale, basée principalement sur les exportations d'hydrocarbures, et l'Algérie, comme les autres pays producteurs et exportateurs de pétrole, a été affectée par la crise pétrolière, surtout récemment, lorsque les prix du pétrole ont chuté, Ainsi, face à un enjeu critique de promotion de son économie hors hydrocarbures, l'Algérie dispose d'un fort potentiel d'exploitation pour mieux amortir la dépendance économique totale des hydrocarbures, Et en diversifiant leurs exportations

dans d'autres domaines proposés comme une solution alternative, y compris l'agriculture, le tourisme et les petites et moyennes entreprises.Dans cette étude, nous avons mis en évidence le secteur agricole et la mesure dans laquelle il peut contribuer à l'économie nationale, Surtout que l'Algérie a tous les éléments de succès pour promouvoir ces secteurs, mais d'un autre côté devrait surmonter les problèmes et les difficultés enregistrés dans ce secteur également.

Mots-clés: économie algérienne, hydrocarbures, crise pétrolière, alternatives, secteur agricole.

ملخص الدراسة

.

مقـــــدمـــــة

مقدمة عامة:

لقد عرف الاقتصاد العالمي تحولات عميقة خلال العقود الثلاث الأخيرة ,انعكست على كل نواحي الحياة, وفي إطار المتطلبات والتوجهات الحديثة للتنافسية العالمية, عملت الدول والحكومات المتعاقبة على ضرورة الاهتمام بأساليب التنمية الشاملة والمستدامة والرفع من معدلات النمو الاقتصادي, وذلك من خلال استغلال واستثمار الموارد المتاحة بهدف التنويع في قاعدتها الاقتصادية, فالتحديات التي تفرضها البيئة العالمية وانعكاساتها على مختلف المجالات دفعت بالدول والحكومات إلى البحث عن الوسائل والأساليب الضرورية التيّ تساعدها على إعادة هندسة أعمالها وتجديد نشاطها والاستغلال الأمثل لطاقتها ومواردها.

ومن هذا المنطلق تعتبر الجزائر دولة من الدول السائرة في طور النمو و التي تتميز بمؤهلات كبيرة و خاصة جانب المحروقاتوالذي يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج و التصدير و التشغيل لكن الاعتماد على مورد واحد و وحيد جعل من اقتصاد الجزائر ريعيا, مما جعلها خاضعة لتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية وتحت تأثير زيادة النفقات ومتطلبات التنمية المحلية و بالتالي عجز الدولة عن تغطية نفقاتها و عدم قدرتها على النمو ,و كذلك تعرضها إلى مجموعة من الصدمات البترولية و خاصة الراهنة , من هنا طرحت فكرة إلزامية التنويع الاقتصادي والاعتماد على عدة بدائل و مصادر للدخل الوطني ,منها التأهيل والنهوض بالقطاعات الناشئة كقطاع الفلاحة و السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بهدف الوصول إلى تطويرها لتكون بديلا استراتيجيا لقطاع المحروقات لا بد من توفر أحجام ومبالغ مالية كافية لذلك وهذا باختلاف وتنوع أساليب التمويل سواء كانت داخلية أم خارجية و هو الحل الوحيد أمامها.

و من بين الأهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي هو التقليل من الاعتماد على قطاع واحد وتوسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه التَّرابط في الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين في ظل إمكانية نضوب الموارد البترولية أو ظهور بدائل طاقوية تغني عن البترول والغاز مستقبلا.

أولا :طرح الإشكالية:

مما سبق ذكره نطرح الاشكالية التالية:

1-ما مدى إمكانية إعتماد الجزائر على مؤهلاتها خارج قطاع المحروقات في ظل إنخفاض أسعار البترول ؟

و للإجابة على هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

أ- كيف كان تطور الإقتصاد الجزائري من الإستقلال إلى وقتنا الحالي و ما مدى تفاعله مع المتغيرات العالمية ؟

ب-ما هي أهم البدائل التي تمتلكها الجزائر بعد المحروقات ؟

ج-كيف تساهم الفلاحة في النهوض بالإقتصاد الوطني ؟

ثانيا :الفرضيات :

1-الإصلاحات الإقتصادية منعرج مهم أمام الإقتصاد الجزائري للخروج من التبعية.

2-الجزائر تمتلك بدائل مهمة للنهوض بالإقتصاد الجزائري خارج المحروقات.

3- الفلاحة أهم بديل للخروج من الأزمة .

ثالثا :أسباب إختيار الموضوع :

إن دوافع و أسباب إختيار الموضوع تكمن في عدة أمور ، أبرزها مايلي :

1- أسباب ذاتية:

أ- توافق موضوع الدراسة مع تخصصنا كطالبة في قسم علوم التسيير.

ب- الرغبة في الحصول على معلومات حول الوضعية الإقتصادية للجزائر و مؤهلاتها.

2- أسباب موضوعية:

1- إن هذا الموضوع هام كونه وضوع الساعة و تكمن أهمية دراسته أنها تبرز التحديات التي تواجه الإقتصاد الجزائري بعد الأزمة التي عرفها العالم بعد إنخفاض أسعار البترول.

2- كما يعد موضوع الدراسة مقدم لإيجاد بدائل للمحروقات.

3- إثراء البحوث و الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

رابعا :أهمية الدراسة :

1-تكمن أهمية الدراسة كونها أكثر المواضيع تداولا و نقاشا في الآونة الأخيرة بين الباحثين و المفكرين الإقتصاديين.

2- و أيضا لإيجاد مصادر إقتصادية بديلة عن المحروقات في الجزائر.

3- و أيضا كون أسعار النفط من أهم المتغيرات التي تؤثر في الإقتصاد الوطني .

4- إضافة إثراء للبحث العلمي في المكتبة الجامعية.

خامسا : أهداف الدراسة :

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع من:

1- التعريف بالإقتصاد الجزائري و أهم المحطات التي مر بها.

2- إظهار مدى إعتماد الجزائر على المحروقات.

3- معرفة دور كل من السياحة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الفلاحة في سد الفجوة التي أحدثها تراجع أسعار البترول.

سادسا : حدود الدراسة :

1- الحدود المكانية : و تتمثل الحدود المكانية في التركيز على الجزائر.

2- لحدود الزمانية : فسيمتد إعتماد الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017.

سابعا :المنهج المستخدم :

للإجابة على التساؤل الرئيسي و الأسئلة الفرعية و لملائمة الفرضيات إرتأينا لإتباع المنهج الوصفي لإبراز الجانب التاريخي للإقتصاد الجزائري و وصف مكوناته و التحليلي من أجل تحليل مساهمة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري.

ثامنا :الدراسات السابقة :

1- عمراوي عادل ، بدائل تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية ، مذكرو مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص: السياسة العامة و الإدلرة المحلية ، جامعة بسكرة 2015-2016 ، و يطمح هذا البحث إلى مايلي :

أ- واقع الإقتصاد الجزائري .

ب- آليات الخروج من الأزمة النفطية وفقا لبدائل إقتصادية.

ج- الزراعة كبديل للإقتصاد الجزائري.

2- عبد الوهاب غريب ، فيصل زيادي ، فرص و تحديات إقلاع الإقتصاد الجزائر في ظل الصدمة النفطية الراهنة ، مذكرة لإستكمال مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية ، تخصص : مالية و نقود ، جامعة العربي التبسي –تبسة – 2016 و يطمح هذا البحث إلى ما يلي :

أ- طبيعة الإقتصاد الجزائري في ظل الموارد المتاحة.

ب- القطاعات الإستراتيجية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر .

ج- إشكالية تمويل القطاعات الناشئة في الجزائر.

تاسعا : صعوبات الدراسة : تكمن الصعوبات التي إعترضتنا فيما يلي :

1- قلة الدراسات التي تقدم تقدم تحليلا للمشاكل الهيكلية للإقتصاد الجزائري و خصوصا بعد الأزمة البترولية الراهنة.

2- قلة المراجع.

3- ضيق فترة إعداد البحث.

عاشرا :هيكل الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة و للإجابة عن الإشكالية المطروحة و إثبات مدى صحة الفرضيات المقدمة ، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول :

جاء الفصل الأول تحت عنوان تركيبة الإقتصاد الجزائري ، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يضم أهم خصائصه و تطوره ، كما سنتناول في المبحث الثاني المحروقات في الجزائر من تاريخ المحروقات في الجزائر إلى التحديات و الرهانات التي يواجهها هذا القطاع ، و المبحث الثالث خصص لأهم الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر.

أما الفصل الثاني تحت عنوان بدائل مقترحة لقطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري ، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلالسياحة كبديل للإقتصاد الجزائري من المقومات السياحية في الجزائر إلى التحديات السياحية ، أما المبحث الثاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل للإقتصاد الجزائري يضم واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى المشاكل و الصعوبات التي تواجهها ، أما في المبحث الثالث تناولنا التكتلات الإقتصادية.

أما الفصل الثالث تحت عنوان القطاع الفلاحي كبديل للمحروقات في الإقتصاد الجزائري ، فتناولنا في المبحث الأول واقع القطاع الفلاحي في الجزائر من مؤهلات القطاع الفلاحي في الجزائر إلى مساهمة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري ، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى مساهمة القطاع الفلاحي في مؤشرات الإقتصاد الجزائري بحيث يضم تطور الإنتاج الفلاحي إلى تحليل مساهمة مؤشرات الإقتصاد الجزائري ، و في المبحث الثالث فقد تناولنا المشاكل و المعوقات و الحلول قطاع الفلاحة من مشاكل و معوقات إلى الدعم الفلاحي .

الفصـــل الأول

تركيبة الاقتصاد الجزائري

تمهيد :

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات، عرف تطورات كثيرة و انتقل من مرحلة إلى أخرى ما جعله مزودا بمجموعة من الخصائص و المميزات، و خاصة تلك المتعلقة بالتبعية ، و منها التبعية النفطية ، حيث كانت المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائريحيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على العوائد النفطية في تنفيذ خططها التنموية ، و تحقيق الإصلاحات الاقتصادية

و لذلك سنحاول من خلال الفصل الأول لهذه الدراسة تسليط الضوء على أهم ما ميز الاقتصاد الجزائري من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : طبيعة الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني : مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري .

المبحث الثالث : الإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الأول : طبيعة الاقتصاد الجزائري.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بأحداث حافلة ، تركت أثرا بليغا على هيكله وتوجهاته الاقتصادية و هذا ما جعلها في تبعية ، مما قادها لتصحيح الوضعية الاقتصادية.

المطلب الأول : تعريف الاقتصاد الجزائري .

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعيو مصدره الأساسي المحروقات مما نتج عنه اختلال في بنية الاقتصاد الجزائري باستثناء الحصة الإيجابية على مستوى عائدات النفط[1] .

و هذا التخلف في البنية راجع إلى السوق الموازية و التأخر المسجل في مجال القطاع البنكي و المصرفي ، الذي لايزال يشكل نقطة سوداء في الاقتصاد الجزائري ، مما يعني ضعف ، جاذبية الاستثمارات الأجنبية رغم نقاط القوة التي تعرفها الجزائر، فإلى جانب إمكانية إخفاء العديد من القطاعات الإنتاجية فوجب تصحيح الاختلالات المسجلة و تشجيع الشفافية ، و عصرنة الهياكل و المنشآت ، فتحرير الاقتصاد في هذا الوضع ،ـــ سيؤدي إلى تجميع الثروات ، و القطاعات الحيوية في عدد قليل من الاحتكارات و التركيز على مبلغ المنظومة البنكية التي تمثل نقطة ضعف في الاقتصاد الجزائري و يشيد الخبراء الاقتصاديون الجزائريون على ضرورة توقف نزيف الإطارات ، و هروب الأدمغة نحو الخارج فتقدر خسائر الجزائر بأكثر من 8 ملاييرجراء هذا التريف [2].

---

[1] سليمان زياشي ، و آخرون ، "**الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية الاجتماعية والاقتصادية الثقافية** " مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، الطبعة الثانية اغسطس 1999 ص 421

[2] بن ماحي سعاد، بركة تركية ،" **بدائل نمو الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار اسعار المحروقات** " مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، تخصص اقتصاد وتنمية ، جامعة تيارت 2017/2016 ص22.

إلا إن واقع الاقتصاد الجزائري يكشف بالمقابل حقيقة أخرى ، مفادها أن عوائد النفط حضرت ، لكن غابت معها التنمية الاقتصادية و انعكست الطبيعة غير المستقرة لأسعاره على الاقتصاد الوطني ، حيث أصبح هذا الأخير رهين تلك التقلبات في ظل لا منطقية عمل السوق النفطي الذي لا تحركه آليات العرض ، و الطلب و إنما المصالح قصد تكوين قوة اقتصادية و السياسية للبائعين أحيانا و للمستهلكين في أغلب الأحيان حيث يشهد الإقتصاد الوطني حالة من الإنكماش بسبب الأزمة الحالية للبترول ، و بالتالي التأكيد على حقيقة الإنتقال ، من الإقتصادالريعي إلى الإنتاجي قصد تكوين قوة توازن إقتصادية وسياسية مستقبلا ، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة من خلال الوصول و الحفاظ على نسبة نمو إقتصادعالي على المدى الطويل.

المطلب الثاني : تطور الإقتصاد الجزائري.

يمكن التمييز ، خلال هذه الفترة بين ثلاث مراحل كالتالي : مرحلة الإنتقال من الإقتصادالكولونيالي إلى الإقتصاد الوطني (1962-1966) ، ومرحلة الإقتصاد المخطط (1967-1987) ، و مرحلة إقتصاد السوق .

أولا : مرحلة الإنتقال من الإقتصادالكولونيالي إلى الإقتصاد الوطني(1962-1966):بعد الإستقلال السياسيللجزائر سنة 1962 ، كان الوضع الإقتصادي ، الذي واجهته الحكومة الجزائرية وضعا صعبا ، من جراء الحرب المدمرة للهياكل الإقتصادية[1].

[1] بن قاسمية عبد القادر ، " **اثر انفتاح الاقتصاد الجزائري** " مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص تجارة دولية ، جامعة تيارت 2014/2013 ص 43

و قد ورثت الجزائر منظومة إقتصادية تابعة لفرنسا كما تميزت ، هذه الفترة بين (1962-1966) بوضعية إقتصادية يمكن وصفها بغياب شبه تام للصناعات الأساسية مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية إلى جانب التخلي التام عن الإستغلالات الفلاحية الحديثة و المؤسسات الصناعية و التجارية من قبل ملكيها الأوروبيين.

و فيما يخص الهياكل القاعدية لابد أن نشير أنها من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية ، و تحسين أدائها.[1]

أما قطاع المحروقات (الغاز والنفط) ، كان يمثل دخلا سنويا ، يعادل 50 مليون دولار ، إلا أن أغلبها كانت مستغلة ،من قبل شركات أجنبية ،ـــ مما جعل مساهمتها في الإقتصاد الوطني الجزائري ،ـــ يقتصر على الحصة الضئيلة في شكل عائدات وضرائب. [2]

كما قامت الجزائر في تلك المرحلة بعدة تأميمات كتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963 ، و تأميم المناجم سنة 1966 ، و غيرها من القطاعات ، و أمام هذه الوضعية كان لابد من تدخل السلطات الجزائرية

كما قامت بإنشاء دواوين وطنية و شركات وطنية ، من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للإقتصاد مثل شركة الكهرباء و الغاز ديوان التجارة مكلفة بإستيراد المنتجات الغذائية ، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل و بيع المحروقات في سنة 1963 ، و الشركة الوطنية للتبغ و الكبريت في 1964.

كما وضعت هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في 12ديسمبر 1962 ، و إنشاء البنك التجاري العمومي الأول و هو البنك الوطني الجزائري في 13 أوت 1964 .

[1] صالح صالحي ، " **محاضرات في مقياس عرض الاقتصاد الجزائري** "مطبوعة بجامعة سطيف ، 1986، ص19

[2] كربالي بغداد، "**نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر** " مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة- العدد 8 جانفي 2005

و الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط في 10 أوت 1964 و تأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في سنة 1966 و إنشاء البنك التجاري العمومي الأول و هو البنك الوطني الجزائري في 13 أوت 1964.

و هذه المرحلة كان الهدف الإستراتيجي من هذه السياسة التنموية ، هو إستكمالالإستقلال السياسي بتحقيق الإستقلال الإقتصادي من خلال التحكم في الموارد الوطنية حماية الإقتصاد الوطني كمراقبة الصرف و التجارة الخارجية ، إنشاء شركات وطنية تمتلكها الدولة.

2/– مرحلة الإقتصاد المخطط في فترة (1967–1987) :نظرا للمخلفات الإستعماريةبدأ يتعمق الفكر الإقتصادي الوطني حول مشاكل التخلف والتنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، والذي جاء في كل من ميثاق طرابلس 1962، ثم ميثاق الجزائر 1964 .[1]

و قد يتجسد هذا التفكير أكثر فأكثر إبتداءا من سنة 1966 ، عند تبني نموذج التنمية ، الذي يعتمد على المخططات المتتالية و المتجسد في سياسة إستثمارية متناسقة ، كان هدف السلطة آنذاك ، هو إعادة إسترجاع سلطة الدولة من خلال تأميم الثروات الوطنية ، ووضع جهاز إداري فعال.

فرغبة الجزائر ، في تحقيق التنمية الصناعية ، و الخروج من وضعية التخلف في أسرع وقت ممكن ، أدى بها إلى إختيار نموذج تصنيعي ، يعتمد على الصناعات المصنعة كالمحروقات البتروكيميائية ، الحديد والصلب ، المكانيكية ذات كثافة رأسمالية. .

[1] سعدي فيصل ، " **تقلبات سوق النفطية العالمية و أثرها على قطاع التجارة الخاجية خلال 1997–2010** "، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، فرع : التحليل الإقتصادي ، جامعة الجزائر 3 ، 2014/2013 ، ص صص 261-262-263-264 .

و تكنولوجيا عالية ، تقوم بتحقيقها مؤسسات كبيرة في شكل مركبات و مصانع ضخمة تابعة للقطاع العام و يعود الأساس النظري لسياسة التصنيع في الجزائر إلى نموذج الصناعات المصنعة "دوبرنيس. "

كما أعطى النموذج الإقتصادي المتبع آنذاك دورا مركزيا لأجهزة الدولة في تحقيق عملية التنمية من خلال العمل على تطوير قطاع صناعي عمومي قوي ، بحيث إعتبرت الصناعة الوسيلة الوحيدة ، و التي تضمن إقتصاد مستقبل ومتكامل.

و من خلال خطابات الرئيس الراحل "هواري بومدين" ، و مختلف المواثيق تم توضيح ، و شرح و تبرير السياسة الإقتصادية و الإجتماعية ، للمرحلة 1966-1978 ، من خلال تبني إقتصادإشتراكي ، و ذلك من أجل، تحقيق نمو سريع للإنتاج و التخلص من التبعية الإقتصادية ، و ذلك عن طريق ، العمل على تجسيد التكامل بين مختلف القطاعات الإقتصاديةمع تحقيق العدالة الإجتماعية ، وكان الإقتصاد الجزائري خلال (1967-1987) إقتصادا إداريا أي يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر.

و شهدت هذه المرحلة عدة مخططات كالتالي:

1/- التخطيط الثلاثي الأول (1967-1969)[1]: ويهدف إلى إنشاء قاعدة إقتصادية و إجتماعية وثقافية ، حيث جاء هذا المخطط على شكل مشروع إستثماري إجمالي .

2/- المخطط الرباعي الأول (1973-1979) : خطط لهذا المخطط ، غلاف مالي ، مقدر ب 27.75 مليار دينار جزائري ، و كان يهدف إلى بهذا المخطط ، إلى إنشاء صناعات تقليدية تسهل من خلالها إنشاء صناعات خفيفة و تشييد القواعد .

3 -/المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) : قد تزامن هذا المخطط مع إرتفاع أسعار النفط ولذلك تم زيادة حجم الإستثمارات حيث قدر من إجمالي الإستثمار 43% هذا الأخير في مجال الصناعة.

[1] حنا العبابسية،"**دور ارادات المحروقات في تطوير القطاعات الاقتصادية في الجزائر** "، مذكرة ماجيستر ، جامعة تيارت 3 ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية ، وعلوم التسيير ص 26.

4/– المخطط الخماسي الأول (1980–1984):يقوم هذا المخطط على الحصيلة المسجلة و التي تتميز بتقييم الإنجازات العامة للعشرية السابقة .[1]

5 –/المخطط الخماسي الثاني(1985–1989) : تمثل مرحلة هامة في مسيرة التنمية الإقتصادية ، و الإجتماعية للبلاد و لقد كانت هذه الخطة ، تهدف إلى تطوير الصناعة الخفيفة ، مع تنظيم مشاركة فعالة للقطاع الخاص ، في تنميتها دعم و توسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان والتحكم في التوازنات الخارجية.

3/– مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق[2]: تعتبر سنة 1989 ، نقطة تحول في مسار الإقتصاد الوطني ، الذي إنتقل من التوجه الإشتراكي إلى إقتصاد السوق و أكد كذلك وزير المالية الجزائري في خطابه المرسل إلى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 ، و تعهدت فيه الحكومة الجزائرية بالإلتزامبالإنخراط في إقتصاد السوق و أكدت على المضي في عملية اللاّمركزيةالإقتصادية تدريجيا ، و إيجاد بيئة تمكن من إتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية ، و الربحية و الإعتماد الكبير على ميكانيزمات الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف .

كما تعهدت الجزائر بتنفيذ برنامج التكييف الهيكلي و الإستقرار من خلال الإتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 ، و كذلك إتفاقياتها مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة..

فقد كانت سنة 1986 ، قد تسببت في إحداث إختلالات كبيرة على مستوى التوازنات الكلية و خاصة فيما يتعلق بتراكم المديونية ، فإن الأمر قد زاد تعقيدا خلال هذه الفترة ، خاصة و أنها تزامنت مع حلول مواعيد إستحقاق و تسديد الديون قصيرة الأجل التي تم الحصول عليها أثناء الأزمة.

---

[1] موسى بغدادي ، " **دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية (حالة الجزائر)** "، أطروحة دكتوراه ، تخصص : تخطيط إقتصادي ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 26 .

[2] براهيمي نبيل ، " **آثار إنظمام الجزائر إلى OMC و ضرورة التأهيل الإقتصادي** " ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، تخصص : تجارة دولية ، جامعة عنابة 2004 ، ص 15.

فلم تجد الجزائر أمامها ، غير الإتفاقيات السرية مع المؤسسات الدولية ، بدءا بإتفاقية " STAND.BY " الأولى في1989و الثانية 1991.

فكانت إتفاقيات 1989 مدعمة بطرح الصندوق المنعلق بإعادة تكثيف الإقتصاد الجزائري حيث مثلت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات و إنهاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية و البدء في العمل بآليات العرض و الطلب في تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف .

أما عن ، إتفاقية جوان 1991 ، فقد حاولت إستكمال برامج التعديل في معظم المجالات ، كإعطاء الإستقلالية الكاملة للمؤسسات في إتخاذ القرارات الإدراية و المالية على أساس قواعد السوق ، و حرية تحرير الأسعار و تقليص دور الدولة في تمويل العجز لتلك المؤسسات ، و إتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور و تغيير سياسة القروض و أسعار الفائدة إضافة إلى تمكين القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية [1] .

فالبرغم مما حققته هذه الإتفاقيات على مستوى الإقتصاد الوطني ، إلا أن المؤشرات الكلية فيه أكدت على أن الجزائر منذ نهاية 1993 أمام وضعية صعبة ، حيث تراكمت المديونية بشكل أكبر و وسط أوضاع الإستقرار السياسي و الأمني ، فإنتقلت مجبرة إلى مرحلة إصلاحات جديدة.

[1] بالطاهر علي ، "**سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر** " مجلة إقتصاديات شمال إفرقيا الأولى ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية جامعة شلف 2004 ، ص 182 .

عرفت الوضعية الإقتصادية تدهورا كبيرا في سنة 1991 تحت تأثير إنخفاض أسعار البترول من جهة ، و أعباء المديونية و الظروف الأمنية من جهة أخرى ، و هو ما دفع بالسلطات إلى إعادة برنامج التعديل الهيكلي مدعما مرة أخرى من طرف صندوق النقد الدولي [1].

و عرفت الجزائر إبتداءا من سنة 2000 تحسنا ملحوظا في المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية و هذا حسب التقارير التيأوردها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي فقد تجاوزت المداخيل الجزائرية 41 مليار دولار سنة 2005.

و يساهم التحسن الكبير في المؤشرات الكلية و خاصة المديونية على الإستثماراتالأجنبية و زيادة ثقة الهيئات المالية الدولية و مختلف الهيئات الإئتمانية.

المطلب الثالث : خصائص الإقتصاد الجزائري.

للإقتصاد الجزائري خصوصية واضحة في الناتج المحلي الخام في أنه يعتمد على عوائد تصدير لكميات متزايدة من المحروقات تتحكم فيها العوامل الخارجية فهو إذن إقتصاد توسعي ، يبحث عن ، زيادة الصادرات ، و يمثل قطاع المحروقات حتى اليوم أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الخام أكثر من 6% كما يمثل نسبة تتراوح بين 95% إلى 98% من عائدات الدولةمن العملة الصعبة ، و ما بين 60% - 70% من موارد ميزانية الدولة ، تأتي من الجباية النفطية .

أ/- حجم الطاقات الإنسانية : تمتلك الجزائر العديد من المقومات، الطاقات و الموارد البشرية هذا بدوره جعلها تختلف عن غيرها من الإقتصاديات إذ تمتلك الجزائر كم هائل من المؤهلات البشرية و التي قدرت ب 39.5 مليون نسمة في 1 جانفي 2015 ، لترتفع إلى قرابة 40.4 مليون نسمة في 1 جانفي 2016.

[1] شربال عبد القادر ، زيادي بلقاسم ، "**تأثير الشراكة الأورومتوسطة على أدوات تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر**" ، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2004 ، ص 15.

ب/- توفر المساحات الزراعية الصالحة للإستثمار : تمتلك الجزائر مساحات زراعية من الممكن أن تكون قابلة للإستثمار و هذا تبعا للمؤهلات الرئيسية التي تتمثل في [1] :

- التنوع الكبير للأوساط الزراعية و المناخية .

-إستعمال ضئيل و محدود للموارد الكيميائية.

-سوق معتبر (محلية و جوارية للأسواق الخارجية ، الحوض المتوسط و البلدان الإفريقية.)

ج/- إقتصاد ريعي : الإقتصاد الجزائري ، إقتصاد ريعي حيث يقوم على إستراتيجية ، غير رشيدة للثروة البترولية و الغازية و هذا على حساب إستراتيجية التصنيع ، الأمر الذي يجعل الإقتصاد الجزائري ، رهين الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية ، هذا ما يتبين فيما يلي :

1/- تراكم الفوائض البترولية : لقد واكب تطور أسعار المحروقات ، في فترات معينة ، تدفقات مالية ضخمة لدى مجموعالدول المصدرة للنفط و منها الجزائر ، حيث شكلت أرصدة نقدية ، فوق الحاجات الإقتصادية ، و الإجتماعية لهذه البلد و بالرغم من النواحي الإيجابية الواضحة لتلك العائدات ، في تحسين المستوى المعيشي للأفراد ، إلا أن هذه الفوائض أيضا تظل تكلفة إقتصادية و إجتماعية .

[1] فوزية غربي ، " **الزراعة بين الإكتفاء و التبعية** " ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2008 ، ص ص 253 -290.

2/– تطور العائدات المالية في الجزائر: لقد شهدت أسعار البترول تطورا كبيرا بعد الصدمة النفطية سنة 1973 حينما تغيرت موازين القوى في السوق البترولية ، و إستطاعت الدول المنتجة ، التحكم في السوق و أن تبسط سيادتها على الإنتاج ، و تقرر سياسة الأسعار المعلنة ، ثم جاءت الصدمة الثانية في سنة 1979 ، بحيث زادت العائدات النفطية للدولة المصدرة للنفط ، و أدت إلى تراكم فواض مالية كبيرة لديها .[1]

3/– تدوير فوائض النفط : إن توفر التموية ، لا يشكل عائدا للدول النفطية ، من أجل أن تسيطر على برامجها التنموية بسبب العائدات المالية من النفط ، إن وجود إحتياطات كبيرة من العرف المتأتية ، من تصدير المحروقات لدى الدول المنتجة للبترول ، تصبح هدفا للدول الصناعية ، تعمل على إستقطابها بأساليب مختلفة ، لإستعادة التدفقات المالية ، التي دفعتها في فاتورة إستيراد الطاقة و هي الآلية المعروفة بعملية تدوير العائدات النفطية .

4 –/تآكل الريع البترولي : إن ما تحصل عليه الدول النفطية من عائدات مقابل تقديرها لسلعة بترولية في الأسواق الدولية الذي يمثل الريع البترولي ، كما أن سلعة النفط بإعتبارها ثروة نابضة يجب أن تكون لها سعر مستقل لا يرتبط بتكلفة الإنتاج التي يعتمد في تسعير المادة الناضبة.

و يمكن تحديد بعض مظاهر تغطية الإقتصاد الجزائري و الإعتماد الكلي على المحروقات في النقاط التالية :

أ/– إن تدفق العائدات المالية أدى إلى زيادة الإستهلاك الإستيرادي و إلى الجري وراء زيادة إنتاج المحروقات و رفع العائدات لزيادة المداخيل مما قلب الهيكل الإقتصادي من إقتصاد يقوم على أنشطة متنوعة إلى إقتصاد أحادي التصدير ، و يكاديكون أحادي الإنتاج ، يعتمد على نمو قطاع المحروقات ، و الجباية البترولية ، و قلل في المقابل الإعتماد على نمو القطاعات الإقتصادية الأخرى و الجباية العادية من مختلف المصادر .

[1] بن شريف نبيلة ، بن عابد خيرة ، " **أثر إنخفاض أسعار البترول على المشاريع التنموية في الجزائر خلال الفترة 2015/2014** "، مذكرة ماستر كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة تيارت ، تخصص : إقتصاد و تنمية ، 2015/2014 ، ص ص 35 36 .

ب/- نمو الثروة و توزيعها أفقد العمل المنتج قيمته من حيث الإنضباط و رفع القدرات الإنتاجية ، و أهبط عزيمة النشاط في القطاعات الإقتصادية.

ج/- رفع وفرة مناصب العمل التي تحققت من القطاع الصناعي ، بسبب إنشاء شركات وطنية متعددة فإن منتجاتها غير التنافسية ، و لم تشهد الجزائر خلال فترة التنمية حصيلة تراكم نقل التكنولوجيا ، و أصبحت صناعاتها بعد فترة من الزمن.

د/- تحولت الدولة إلى معتنية ، أو حارسة على توزيع الريع البترولي على فئات المجتمع ، حيث أصبحت مسؤولة عن توفير حاجيات المواطنين من السكن ، و السلع الإستهلاكية المستوردة ، و بأسعار مدعمة غالب الأحيان و لا تعكس سعرها

الحقيقي ، و تحولت الأسس الجزائرية التي كانت تنتج معظم إحتياجاتها الغذائية ، إلى أسس تعيش على ما توفره الدولة منالسلع المستوردة المعروضة في " أسواق الفلاح " .

المبحث الثاني : مكانة قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري.

الإقتصاد الجزائري مبني على المحروقات ، و لكن القطاع كان محتكرا من طرف شركات بترولية أجنبية مما أدى إلى بالجزائر إلى التفكير في إستعادة ثروتها لإستغلال مصادرها الطاقوية لفائدة الإقتصاد الجزائري .

المطلب الأول : التاريخ البترولي في الجزائر.

كانت الحقول البترولية مشغلة ، من طرف الشركات الأجنبية ، مثل شركة " ريبال كريبسي" كانت هذه الشركات العامة في صناعة البترول الجزائري ، و تخضع لأحكام تعديل قانون الفرنسي الذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الإشراف البترولي و الإستكشاف ، فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية ، من أجل السيطرة ، هو إنشاء شركة وطنية لنقل و تسويق المحروقات " سونطراك " في سنة 1963 .

و قامت الجزائر كذلك بتشغيل أول خط أنبوب نفطي في الجزائر ، يربط بين حوض الحمراء ، و آرزيو قامت سونطراك سنة 1964 بتشكيل أول خط مركب لتصنيع الغاز الطبيعي ، و هذا حتى تتمكن من إقتحام مجال صناعة المحروقات .[1]

و سنة 1965 كانت المفاوضات بين فرنسا ، و الجزائر و هذا لتسويق قضايا المحروقات و التطور الصناعي في الجزائر لإنشاء جمعية تعاونية بين الحكومة الفرنسية ، و الحكومة الجزائرية ، حيث سمحت هذه الخطوة للحكومة الجزائرية بتوسيع نطاق نشاطها بشكل كبير في مجل تسيير قطاع المحروقات في الجزائر .

[1] بن شريف نبيلة ، بن عابد خيرة ، " **أثر إنخفاض أسعار البترول على المشاريع التنموية في الجزائر خلال الفترة 2015/2014**" ، مرجع سبق ذكره ، ص صص 7 8 9.

شرعت الجزائر في عملية تأميم نشاطات التكرير ، و التوزيع ، بإعتبارسونطراك الشركة الرئيسية ، لتوزيع منجاتها النفطية في السوق الوطنية ، و تدشين أول محطة بالألوان الرمزية سنة 1967 ، و في نفس السنة تم إستكشاف النفط في البرمة كما توسعت أيضا سونطراك في إنشاء ميناء لناقلات الغاز الطبيعي و بناء مركب للبتروكيماويات في سكيكدة.

تطورت سونطراك كشركة متكاملة ، بفضل الإكتشافات النفطية ، و بالتالي أصبحت شركة تمتلك إحتياطات من المحروقات و في سنة 1969 ، أصبحت الجزائر في الأوبك .[1]

و في 24 فيفري 1971 ، قامت الجزائر بتأميم المحروقات ، و هذا القرار أدخل الشركة الوطنية للمحروقات ، في ديناميكية جديدة تميزت هذه السنة أيضا بشراء سونطراك أول ناقلة للغاز الطبيعي المسال تحمل إسم الحقل الغازي لحاسي رمل.

أصبح من الضروري على الجزائر إيجاد خطة للتسيير ، و هذا لتنوع أنشطتها ، من البحث إلى زيادة البتروكيماويات ، و من ثم بدأ تطبيق خطة " تحديد قيمة المحروقات " سنة 1977 بحيث تهدف إلى زيادة معدلات إنتاج النفط و الغاز و إستيراد الغاز المرتبط بالبترول ، لإعادة حقنهم في إطار الإيستراد الثانوي ، و إنتاج الغاز المميع و المكثفات و تلبية حاجيات السوق الوطنية للمنتجات المكررة ، و البتروكيمياويات و الأسمدة و المواد البلاستيكية ، و من هنا أصبحت الجزائر من أكبر الدول المصدرة للبترول و هذا راجع للإستثمارات الضخمة .

و في سنة 1980 ، أطلقت الجزائر مشاريع إقتصادية كبيرة مما أدى إلى إنشاء قاعدة إقتصادية كثيفة هذا ما سمح لها من الإستفادة من عائدات النفط ، حيث تم إعادة إستثمار حصة كبيرة منها مشاريع التنمية الإقتصادية .

[1] مباني عبد المالك ، " **الجزائر في ظل تحولات الإقتصاد العالمي للمحروقات** " ، أطروحة دوكتوراه، كلية العلوم التجارية و علوم التسيير ، فرع : التحليل الإقتصادي ، جامعة الجزائر 3 ، 2014/2013 ، ص ص 117 118.

و في سنة 1985 شرعت شركة سونطراك في تحديد عملية إعادة الهيكلة من خلال الخطة الخماسية مما أدى إلى إنشاء 17 شركة.

و في الفترة بين (2000-2012) ، كان نشاط قطاع المحروقات مكثف و ذلك في مختلف الميادين إلى جانب إبرام العديد من الإتفاقيات و إنجاز المشاريع ، و إلى جانب إرتفاع العوائد البترولية نتيجة الإرتفاع المتزايد للأسعار مم مكن من التسديد و تخفيض المديونية.

و عرفت أسعار المحروقات إنخفاضاإبتداءا من منتصف سنة 2014 إلى مستويات متدنية ، إلا أن الجزائر واصلت سياستها التوسعية للحفاظ على الإستقرار المالي و النقدي ، ليتم بذلك تسجيل عجز موازني قدره (3185994-) مليون دينار ، و يعود إلى إستمرارإرتفاع النفقات العامة حيث إرتفعت ب 16% عن سنة 2013 خصوصا مع إعتماد برنامج دعم النمو الإقتصادي (2015-2019) من طرف الحكومة .[1]

و رغم إستمرار تدني أسعار النفط لسنة 2015و 2016 في حدود 52.79 و 44.28 على التوالي ، تم تسجيل عجز موازني قدر ب (2343735-) مليون دينار سنة 2016 مقابل (3172340-)مليون دينار سنة 2015 ، و قدرت إيرادات الميزانية سنة 2015 ب 4552542 مليون دينار مقابل 3927748 مليون دينار في سنة 2014 مسجلة بذلك زيادة قدرها 624794 مليون دينار بإرتفاع قدره 15.9% و يرجع أساسا إلى زيادة الجباية البترولية ب 145210 مليون دينار بإرتفاع 9.2% .

[1] أ :قرود علي ، أ :كزيز نسرين ، أ:مرغاد سناء ، "**إنعكاساتإنهيار أسعار النفط على إقتصاديات الدول المصدرة –دراسة حالة السعودية و الجزائر** –مجلة للبحوث الإقتصادية و الإدراية ، العدد الثاني ، ديسمبر 2017 ، ص 211.

المطلب الثاني : أهمية المحروقات في الإقتصاد الجزائري.

تكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للإقتصاد الجزائري في ما يلي:

1/-المحروقات و الجباية البترولية و التجارة الدولية : تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالإعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكبر من 97.5% من الصادرات الجزائرية ، و الذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة و مما يمكن إستنتاجه من صادرات الجزائر أنها إعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول.[1]

أما بالنسبة للجباية البترولية و التي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الإقتصاد الوطني ، و توجيه و دفع الأنشطة الإجتماعية و الإقتصادية ، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز.

ففي سنة 2001 مثلا ساهمت ب 66% من مداخيل الدولة الضريبية ، فهذه الحصة تعكس عدم إستقرار الإنتاج الزراعيو هشاشة الخدمات و الصناعة الحديثة.

كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الإقتصاد الوطني خاصة من خلال الإستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

2/-المحروقات و القطاع الصناعي : تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية ، و التموين بالتجهيزات اللآزمة ، في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات ، و في التحويلات البتروكيمياوية ، كما تستعمل المحروقات ، كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية ، كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول ، على قائمة طويلة من المنتجات النهائية كالبترينالبوتان ، الزيوت ، حيث إستطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو

[1] د : براق محمد ، أ: عبيلة محمد ، " **دفع صادرات الجزائر خارج المحروقات بإستخدام مقارنة التسويق الدولي** " ، مجلة شمال إفريقيا ، العدد الرابع ، جوان 2006 ، الجزائر ، ص 125.

في حين بلغت صادرات المواد الغذائية 67 مليارات دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من 2016 ، و بلغت واردات المواد الخام 1.2 مليار دولار.

و لذلك وجدنا أن دور الصناعات التحويلية بالمساهمة في الناتج من أقل الأنشطة الإنتاجية ، في حين تعتمد الدولة بشكل رئيسي على إستراد الغذاء ، فإن ذلك يعني أن درجة إعتمادها على الخارج كبرة ، و تكرس لمزيد من التبعية [1]

فالواردات الغذائية تمثل 17.4 % من إجمالي الواردات خلال الفترة ، كما أن قلة قيمة واردات المواد الخام تدل على تراجع حركة الصناعة في الجزائر ، و أنها تعتمد على إستراد السلعة تامة الصنع.

3/- قطاع المحروقات والناتج الداخلي الإجمالي: لقد أعطيت كل الإهتمامات الضرورية ، لمعظم القطاعات الإقتصاددية المتواجدة على مستوى الإقتصاد الوطني ، إلا أن الأهمية النسبية لكل قطاع ، ختلف حسب مكانته و وزنه ، و بما أن قطاع المحروقات ، كانت له أهمية بالغة نظرا لطبيعة الخاصة ، و دوره الأساسي في تحقيق التراكم الوطني ، فهو يعتبر قاطرة النمو الإقتصادي .

كما أن هناك فوائد للإستثمار في النفط نذكر منها:

أ/- تأمين فرص العمل للأيادي الوطنية ، و خلق تكوين كوادر فنية و علمية.

ب/- توسيع قاعدة التشابك القطاعي بين قطاعات الإقتصاد الوطني من خلال إقامة ترابطات مع العديد من المشروعات(تكرير النفط ، الأسمدة ، الكهرباء ، توفير الوقود).

[1] العمري علي ، " **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006)** "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة تيارت ، 2008/2007 ، ص 92.

ج/- تأميم إيرادات من القطاع الأجنبي.

د/- إن النفط يتمتع بالقدرة على تأمين الطاقة الآزمة لتشغيل الآلات التي تتجسد فيها التكنولوجيا.

ه/- تلعب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، دورا هاما و مؤثرا ، في صناعة البترول في الجزائر ، بحيث تعتبر هذه الإستثمارات الركيزة الأساسية لصناعة البترول.

4-/المحروقات و التجارة الخارجية الجزائرية : تتميز الصادرات الجزائرية بسيطرة قطاع الطاقة و المحروقات و عدم تنوع صادراتها للبحث عن مصادر بديلة للدخل ، و بالرغم من إنتهاجها برامج من الإصلاحات الإقتصادية و تحرير التجارة الخارجية بغية الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .[1]

تشكل المحروقات 98% من الصادرات الجزائرية و تساهم بنحو 60 % من الدخل الوطني ، و يتوقع إستمرار تراجع أسعار النفط خلال عام 2017 و 2018 .

بلغت إيرادات الميزانية سنة 2005 قيمة 5103 مليار دينار مقابل 57384 مليار دينار عام 2014 ، أي إنخفاض قدره 635.3 مليار دينار (11.1%) نتج هذا الإنخفاض المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الإنخفاض في إيرادات المحروقات ، و ذلك بالرغم من الإرتفاع المعتبر للإيرادات من غير إيرادات المحروقات.

إنخفضت إيرادات المحروقات عام 2015 بنسبة 30% مقابل إنخفاض ب 79% عام 2014 ، أصبحت الضريبةالبترولية لا تمثل إلا 1.4 من مبلغ الضريبة المدرجة في الميزانية لعام 2015 على أساس سعر مرجعي مقابل 21.5 من عام 2015 نسبة إلى إيراداتن الميزانية الكلية .

[1] العمري علي ، " **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)** " مرجع سبق ذكره ، ص 93.

و قد يندرج هذا التدهور في التغطية ضمن توجه على المدى المتوسط نظرا لآفاق و إستقرار متوسط سعر البترول عند مستويات ضعيفة سنة 2019.

المطلب الثالث : تطور صادرات الجزائر من المحروقات.

لقد إنظمت الجزائر إلى منظمة الأوبك في جويلية 1969 و من بين شروط الإنظمام لهذه المنظمة أن تتقيد الدولة العضوة بقوانين المنظمة الداخلية ، و التي من بينها الإلتزام بحصص الإنتاج ، و تحديد الأسعار ، فالجزائر و كأي عضو كانت دوما تحدد كمية صادراتها وفق حصتها في الأوبك.

قبل تطبيق الأوبك ، لنظام الحصص على الدول الأعضاء ، كانت الدولة الجزائرية بعد إسترجاع سيادتها على ثروةالنفطتتبع سياسة التصدير المكثف ، و التي كان الهدف من ورائها ، زيادة العائدات النفطية ، من أجل تمويل مشاريع التنمية فبدأت عملية تصدير المحروقات تأخذ منحنى تصاعدي .[1]

و لكن بعد تحسن الأسعار بسبب تزايد الطلب – خاصة على النفط – بدأت صادرات الجزائر في الإرتفاع من سنة لأخرى و قد ساعد ، على ذلك عملية الإستكشاف ، التي قامت بها سونطراك و شركائها ،حيث أنه تم إستكشاف 6 آبار عام2001 ، و خلال عام 2005 تم إستكشاف 8 آبار ، و خلال 2006 تم إستكشاف 17 بئر .

[1] مباني عبد المالك ، " **الجزائر في ظل تحولات الإقتصاد العالمي للمحرووقات** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 140.

عرف السعر المتوسط للخام الجزائري المصدر إرتفاعا كبيرا خلال الفترة مابين 2000-2008 ، حيث إنتقل من 28.8دولار للبرميل إلى 98.96 دولار للبرميل ، أي إرتفاع نسبته ب 24.5% و كانت نسبة الإرتفاع أكبر بعد تزايد إنتعاشالإقتصاد العالمي في 2004.

إنخفض سعر الخام الجزائري سنة 2009 ، بنسبة 38% ليصل إلى 62.35 دولار للبرميل ، لينتقل إلى 80.35 دولارللبرميل سنة 2010.

و إنخفضت صادرات المحلروقات في سنة 2013 لتصل لقيمة 709 ألف برميل في اليوم و هذا راجع إلى إنخفاض الطلب العالمي على البترةل مقابل زيادة معروضة مما أثر على صادرات الجزائر من البترول.

و إنخفضت نسبة التصدير تدريجيا من السداسي الثاني ل 2014 إثر التراجع الدائم لأسعار البترول ، و بفعل هذا التطور السلبي على مستوى أسعار البترول الخام ، إنتقلت الصادرات الجزائرية للمحروقاتمن 60.3 مليار دولار في 2014 إلى 32.7 مليار دولار في 2015 و إلى 27.1 مليار دولار في 2016 ثم إلى 18.7 مليار دولار خلال السبعة الأشهر الأولى ل 2017 .

و بما أن الصادرات النفطية تشكل الجزء الرئيسي من إجمالي صادرات الجزائر فإن فروق الأسعار، يمكن أن تؤثر بصفة مهمة في حجم العائدات النفطية ، مما ينعكس على ميزانها التجاري و مستوى الإنفاق في الميزانية العامة و الحركة الكلية للإقتصاد الوطني . [1]

[1] مباني عبد المالك ، " **الجزائر في ظل تحولات الإقتصاد العالمي للمحروقات** "، مرجع سبق ذكره ، ص 141 142

المطلب الرابع : تحديات و رهانات المحروقات في الإقتصاد الجزائري.

تشمل التحديات و الرهانات التي تواجه قطاع المحروقات في الجزائر في الوقت الراهن عدة جوانب ، أهمها[1]:

مسألة البحث عن نموذج أفضل لإدارة موارد المحروقات و مواجهة صعوبات تطوير الإستثمار في هذا القطاع ، و كذا السعيإلى كسب رهان الغاز الطبيعي ، لاسيما في ظل التوجه الراهن ، نحو عولمة أسواق الغاز المميع ،ثم ضرورة رصد الإمكانيات المستقبلية في تطوير موارد المحروقات غير التقليدية في الجزائر .

و نتيجة للعواقب السلبية المقرونة بخلط مهمات المراقبة الحكومية ،مع مهمات الحكومة التجارية ، و تفويض الدورين مع إلىشركة سونطراك ، بدأت الجزائر ، في التخلي عن هذا النهج ، بموجب قانون المحروقات 05-07 ، الذي أقر إنشاء هيئتيمستقلتين مكلفتين بمهام الإدارة ، و الرقابة التقنية لأنشطة المحروقات في الجزائر ، و هما الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقاتو سلطة ضبط المحروقات "وزارة الطاقة و المناجم " ، تأخذ دور تسيير موارد المحروقات كجزء من عملية الإستثمار ، تسعى الحكومة إلى أن تأخذ شركة سونطراك حصة عادلة في سلسلة المحروقات .

حيث يقوم مبدأ تحديد دور الشركة الوطنية سونطراك ، بالتأكيد على أن تبقى ، هي الجهاز المناسب ، لتولي تمثيل المصالح الحكومية عندما ، قررت الجزائر المساهمة تجاريا في عمليات التطوير ، و الإنتاج و من جانب آخر ، فإن إستقلال شركةإن الهدف العام من التأكيد على ضرورة الفصل الإداري بين وزارة الطاقة ، و هيئتي المحروقات الجديدتين من جهة و شركةسونطراك من جهة أخرى ، هو أن هذا التوزيع في الأدوار سيشجع على خلق جو للمنافسة الإيجابية بين مختلف الشركاتالبترولية العاملة في الجزائر ، بما فيها شركة سونطراك ، و في الوقت نفسه ، سيفتح هذا التوجه مجالا واسعا للتعاون للتعاون بينالسلطات الحكومية من جهة و الشركات الأجنبية العاملة من جهة أخرى ، في مشاريع إستثمارية ذات مصلحة متبادلة على أساس الثقة و الإحترام المتبادلين .

[1] مباني عبد المالك ، " **الجزائر في ظل تحولات الإقتصاد العالمي للمحروقات** " مرجع سبق ذكره ، بتصرف ، ص 241 .

و مع معطيات البيئة الحالية و المتوقعة لأسعار الغاز المنخفضة نسبيا ، أصبح القلق إيزاء تكاليف تطوير موارد الغاز و أكثر وضوحا بالنسبة للجزائر ، و ستؤدي حالات عدم اليقين إلى تفاقم الضغوط القائمة على الغاز المتوفرة لديها .[1]

يتطلب مواجهة الجزائر لهذه التحديات و كسب الرهانات إعداد دراسات لتحليل نشاط الضعف و الإختناقات التي تعاني منها المصافي البترولية و مصانع الغاز المميع و ذلك لتحديد الإجراءات التي من خلالها يتم إزالة تلك الإختناقات ، و تمكين نشاط المصب من تفعيل ذاته .

إن كل العمليات المتاحة لتوسيع المقاربة الإستراتيجية لسونطراك ، في الأسواق الفورية للغاز الطبيعي المميع لا تعني أنها هي التجارة الفورية للغاز الطبيعي ، المميع ذاتها التي تعني مفاضلة سونطراك ، بين مختلف الأسعار المعروضة في الأسواق الفورية لشحنه من الغاز الطبيعي المميع التي تم إنتاجها من أحد مجمعات تمييع الغاز الطبيعي لصالحها و لم يتم بعد تحديد أي سوق ستصدر إليه ، بل هي عمليات إضافية ، مشتقة منها ، ظهرت مع تطور نشاط تجارة الغاز الطبيعي المميع عبر العالم .

[1] مباني عبد المالك ، " **الجزائر في ظل تحولات الإقتصاد العالمي للمحروقات** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 242.

المبحث الثالث : الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.

إن كل الإختلالاتالإقتصادية ، و مانتج عنها من تأثيرات و إضطرابات في الساحة الإجتماعية ، و عرفت الجزائر بعدها حلقة جديدة من سلسلة الإصلاحات الإقتصادية.

المطلب الأول : إستقلالية المؤسسات الإقتصادية العمومية.

أولا : مفهوم إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية : و تعني ، منح المؤسسات المزيد من المبادرة ، في إيطار العمل على التجسيد الفعلي للآمركزية ، من خلال ، إعادة القانون الأساسي للمؤسسة التي يجعلها تأخذ فردية المبادرة و التسيير من أجل إستغلال طاقاتها الذاتية كما تتيح الإستقلالية إمكانية التعاقد بحرية ، وفق القانون التجاري ، لا سيما أن المؤسسة أخذت شكلا آخر في تعريفها . [1]

كما أن المؤسسة العمومية بحكم التجربة المتحققة ، و المستهدفة آنذاك لعملية ، إصلاح شامل تأخذ على عاتقها الفعالية و الكفاءة أو المهارة التي يمكن تحقيقها نتيجة حرية العمل و حرية أخذ القرار للإرتقاء بمستوى أداء المؤسسة و تحفيزها علىالنشاط الموكل إليها إلى مستوى الأهداف المرجوة في هذه المرحلة و هذا ما أكده الميثاق الوطني لسنة 1986 ، على صنع المزيد من الإستقلاليةالإقتصادية قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهمتها في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

[1] أوكيل السعيد و آخرون ، " **إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية – تسيير و إتخاذ القرارات في إيطار المنظور القانوني** " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999 ، ص ص 7- 8.

ثانيا : مجالات تطبيق الإستقلالية :[1]

أ/– الإستقلالية في إتخاذ القرار : بعدما كان إتخاذ القرارات ، مخول للوزارة الوصية أو السلطة ، جاءت عدة مراسيم لتضع المؤسسة العمومية الإقتصادية مسؤولة عن كل قرار تتخذه ، و ذلك يتجلى فيما يلي :

1-/حرية التصرف للمؤسسة في موجوداتها وفق علاقاتها التعاقدية.

2-/قرارات الإستثمار تكون تحت تصرف المؤسسة و ما يخدم مصالحتها (الرفع من مردودية الإستثمار.)

3-/حرية تحديد السعر وفق تكلفة الإنتاج و هو يعتبر تكريس لتطبيق الآمركزية.

4/- تحديد أساليب المكافأة و شروط التشغيل بإصدار قانون رقم 11-90 ، المؤرخ في 21 ماي 1990 المتعلق بشروطالتوظيف .

ب/– التحكم في الأمور المالية : و هذا النوع من الإستقلالية يتطلب الكفاءة في التسيير، و تجعل المسير دائما يحمل على عاتقه المسؤولية الكاملة لعملية التمويل و التحكم في تكاليف الإنتاج بأكبر قدر ممكن ، و لأن ذلك يضمن تحقيق مستوى معين من الأرباح ، لتستعمله المؤسسة في إعادة الإنتاج ، و كذلك يسمح لها ، بضمان حق المقرضين ضد الأخطار المالية التي تنتج عن العجز المالي .

ج/– المراقبة و تقييم الأداء :إن أحد أوجه تحقيق الآمركزية في إتخاذ القرارات هو مراقبة تنفيذ القرارات المتخذة و الأهداف

المقررة من طرف المؤسسة و بالتالي ضرورة إقامة رقابة صارمة و منظمة ، تتم في الوقت المناسب وهذا ما يجعل عملية الإنتاجتتم بفعالية و بشكل أحسن على الدوام .

[1] داودي الطيب ، ماني عبد الحق ، " **تقييم إعادة هيكلة المؤسسة العمومية الإقتصادية الجزائرية** " ، مجلة الفكر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، بسكرة ، العدد الثالث ، فيفري 2004 ، ص ص 142-143.

ثالثا : أهداف الإستقلالية : إن عملية الإستقلالية ليست هدفا في حد ذاته ، و إنما تجربة ، تهدف إلى البحث عن فعالية أحسن للجهاز الإقتصادي ، و لتحقيق هذا التصحيح المنظم ، و المستمر، يجب إعادة الإعتبار للمؤسسة ، بتحديد أهميتها و شخصيتها و إعطائها الحق في إدارة أعمالها بنفسها ، لتفرض مكانتها في السوق وفق أساليب تسييرية حديثة و خصوصا لمواردها البشرية ، بتشجيع روح المبادرة و الطموح .

المطلب الثاني : إعادة تنظيم القطاع الفلاحي.

أولا : إصلاحات القطاع الفلاحي[1]: نتيجة المشاكل العديدة التي عانى منها القطاع الزراعي، في ظل المستثمراتالفلاحية جاء الإصلاح الثاني و الذي يمنح مرونة أكبر للإجراءات التشريعية لكل الوعاء العقاري ، بما فيه القطاع الفلاحي و يتضمن أحكاما مرتبطة بكل النزاعات حول الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية ، و التي تم إعادتها إلى ملاكها الأصليين و منح الملكية المستثمرات الفلاحية لأعضائها ، مع منح الحرية التامة في التعامل الزراعي و تسويق المنتجات و ضرورة التكفل بتوفير التجهيزات و خلق محيط يهتم بالبحث الفلاحيو تحسين التموين و التخزين و التسويق و تحقيق اللآمركزية ، تجعل الفلاحيشارك في تحديد السياسة الفلاحية و يساهم بشكل فعال في تحسين هياكل و محيط القطاع الفلاحي ، و أيضا جعل المنتج مسؤول عن وسائل الإنتاج الفلاحي ، و العمل على تكثيف القدرات الطبيعية المحدودة و هذا يتطلب ما يلي :

1/- تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين و الطفيليين و تشجيع المستفيدين و المنتجين .

2/- ضمان وفرة عوامل الإنتاج بالكمية و النوعية المطلوبة و في الوقت المحدد و تجنب التأخير في تسليم البذور بعد إنقضاء الموسم كما كان سائدا .

[1] مقدم مبروك ، " **الإتجاهات الزراعية و عوائق التنمية الريفية في البلدان النامية** " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993.

3/- تشجيع التطور التقني لزيادة الإنتاجية ، و المردودية ، مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض الضرورية ، لتمويل الإستثمارات إلى جانب توسيع المساحات الزراعية و تطوير الزراعات الإستراتيجية و تنمية البحث .

ثانيا : عوامل نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي[1]: إن نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات يمكن حصرها فيما يلي :

1/- إن الإصلاحات الحالية و ما نجم عنها من خوصصة شبه كلية للقطاع الزراعي ، و رغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية و آثار إيجابية على القطاع الزراعي إلا أن نجاحها يبعث تنمية حقيقية في القطاع الزراعي.

2/- ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين و البحث في الميدان الزراعي ، و تشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية ، يبين أن هذا الميدان لا يحضى بالأهمية اللآزمة ، رغم ماله منمن أهمية فيتنمية ، و تطوير القطاع الفلاحي ، كما أن التنمية الزراعية في الجزائر ، يتطلب العمل على تحديث وسائل الإنتاج الخاصة بالقطاع الزراعي ، مع ضرورة التنسيق بين الزراعة و الصناعة.

3/- من خلال التجربة و إستنادا إلى المراحل التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر ، و مختلف الإجراءات التنظيمية القانونيةالهيكلية يتضح أن التفسير عن طريق هذه الإجراءات وحدها لا يمكن ، إذ لم يكن العاملون في القطاع الزراعي طرفا مشارك فيها إن هشاشة القاعدة الزراعية و ضعف الإنتاجية الزراعية نتيجة غياب الإدارة و السياسة الزراعية السليمة التي من شأنها أن تضع حدا للمضاربات التي عرفها القطاع الزراعي و توفير الوسائل الضرورية لتثمين العمل الفلاحي .

4/- العمل على تطوير و تشجيع القطاع الزراعي ، من خلال سياسة زراعية شفافة ، و فعالة من شأنها أن تعيد الإعتبار لهذا القطاع ، بما يضمن إستقرار اليد العاملة ، و تضع حدا للهجرة الريفية ، هذه السياسة يجب أن تكون مدعمة ، بإتباع أساليب و تقنيات حديثة مع الإهتمام بمكننة الزراعة و وضع حد للطرق البدائية التقليدية و العمل

هني أحمد ، " **إقتصاد الجزائر المستقلة**" ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 1991 ، ص 43.

على إستغلال مياه الري من خلال توفير شبكات الري و الصرف ، و السدود و الجسور و الإهتمام بالطرق الرئيسية و الفرعية نظرا لأهميتها بالنسبة للقطاع الزراعي و العمل على توفير وسائل التخزين ، مع الإهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الزراعي إلى جانب تطويرجهاز التسويق ، و تعميم الإرشاد و البحث الفلاحي مع إيجاد صناعة تحويلية و غذائية لدعم الإنتاج الزراعي .

ثالثا: سلبيات إعادة الهيكلة : نتج عن إعادة هيكلة القطاع الفلاحي عدة سلبيات نذكر منها : [1]

- كثرة التغيرات داخل المستثمرة الفلاحية .

- تقسيم كل مستثمرة فلاحية جماعية إلى عدة مستثمرات فردية .

- قيام كل مستثمر بتأجير المستثمرة الفلاحية للغير .

- القضاء على العمل الجماعي التعاوني .

- الإضرابات العمالية .

- التعطيل في إبرام العقود بين المستثمرين و البنوك قصد الحصول على أموال من بيع العتاد الفلاحي حيث أن البنوك تشترط ضمانات لمنح القروض .

[1] أعمر سعيد شعبان ، " **القطاع الفلاحي في الجزائر واقع و آفاق** " ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة تيارت ، 2005 ، ص ص 21 – 22.

2 محمد طالبي ، " **أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** " ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 06 الجزائر ، 2008 ، ص 320.

المطلب الثالث : تشجيع القطاع الخاص الوطني و الإستثمار الأجنبي المباشر .

أولا : تشجيع الإستثمار الأجنبي :

-/1مزايا المقدمة للإستثمار الأجنبي المباشر[2]:

أ/- مزايا النظام العام:

يقوم هذا النظام على منح الإمتيازات على أساس السياسة الوطنية للإستثمار و تهيئة الإقليم و تقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع و بداية تشغيله و تستفيد الإستثمارات من :

-تطبيق النسبة المخفظة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.

- الإعفاء من الرسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إيطارالإستثمار المعني .

ب/- مزايا النظام الإستثنائي :

يتم منح الإمتيازات في نظام الإستثناءات على أساس مرحلتين و هي مرحلة بدء الإنجاز للإستثمار ، و مرحلة الإنطلاق في الإستغلال و هذا كما هو موضح فيما يلي :[1]

-في مرحلة بدء الإنجاز : تستفيد الإستثمارات المعنية من :

*الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إيطارالإستثمار.

---

[1] كريمة قويدري ، "**الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر** " ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، تخصص : مالية دولية ، جامعة أبي بكر بالقايد- تلمسان- ، 2011/2010 ، ص ص 69 70.

*تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.

* الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع سواء كانت مستوردة أو مقتناة من من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع و الخدمات الموجهة لإنجاز عملياتتخضع

للضريبة على القيمة المضافة.

*تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في في إنجاز المشروع.

–مرحلة إنطلاقالإستغلال : بعد معاينة إنطلاقالإستغلال تمنح المزايا التالية :

* الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ، و من الدفع الجزافي على و من الرسم على النشاط المهني .

*إعفاء لمدة عشر (10) سنوات إبتداءا من تاريخ الإقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إيطارالإستثمار.

*منح مزايا إضافية أن تحسن أو تسهل الإستثمار.

ب – الضمانات المقدمة للإستثمار الأجنبي المباشر: [1]

–المساواة و عدم التمييز بين المستثمرين الجزائرين ،و الأجانب في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالنشاط الإستثماري المنجز داخل القطر الجزائري.

[1] أحمد منصوري زين ، " **واقع و آفاق سياسة الإستثمار في الجزائر** "، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2 ، جامعة الشلف ، ص 133.

-الإقرار بمبدأ منع المصادرة الإدارايةللإستثمارات المنجزة ، و إذا وقعت مصادرة ، وفقا للتشريع المعمول به ، يترتب عليها تعويضا عادلا و منصفا.

- الإقرار بإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي ، في حالات خاصة لفض الخلافات ، التي قد تنشأ ، بين المستثمر الأجنبيو الدولة الجزائرية

- ضمان تحويل لرأس المال المستثمر و عوائده إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تحديد سقف للمصالح القابلة للتحويل.

ثانيا : تشجيع القطاع الخاص الوطني :

1/- مفهوم القطاع الخاص :

عرف بأنه : " قطاع في الإقتصاد الوطني يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج و فيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة السوق" . [1]

كما عرف أيضا بأنه : " جزء من الإقتصاد الوطني الذي يملكه و يديره الأفراد أو شركات الأشخاص أو شركات المساهمة"

كما عرفه البعض أيضا على أنه : " إضافة إلى المؤسسة الخاصة التي تكون غير خاضعة مباشرة إلى السيطرة الحكومية تشمل أيضا نشاطات المنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق ربح و التي تدعى أحيانا بالقطاع الشخصي"

[1] حسن عمر ، موسوعة المصطلحات الإقتصادية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة 1965 ،ص 230.

2/- السياسات المتبعة لتشجيع القطاع الخاص الوطني :

ا/- سياسة سعر الفائدة : حاولت الجزائر في إيطار عمليات الإصلاحات الإقتصادية ، إستخدام معدلات الفائدة كأداةفعالة في التأثير على سلوك المستثمرين و الأفراد نحو زيادة نسبة الإدخار ، و توجيهها نحو الإستثمار ، من خلال رفع معدلات الفائدة.

حيث إستخدم بنك الجزائر سعر مرجعي للتعامل مع البنوك التجارية في قبولها للودائع و مننحها القروض.

ب/- سياسة تخفسض سغر الصرف : إتبع بنك الجزائر سياسة مرنة ،حيث أصبح سعر الصرف يحدد يوميا بفعل العروض المقدمة من طرف البنوك التجارية في بداية كل حصة .

حيث تم إنشاء سوق للصرف ما بين البنوك ، حيث تقوم بموجبه البنوك التجارية و المؤسسات المالية بالسماح بقبض العملة الصعبة ، و القيام بعملية المبادلات فيما بينها مع هيمنة بنك الجزائر على العملة الصعبة بفعل عوائد النفط و الغاز الطبيعي.

3/- دور البنوك في تمويل القطاع الخاص: يعتبر مؤشر نصيب اقروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاع العام أحد الدلالات على مدى دور البنوك في تمويل النشاط الإقتصادي و تنمية القطاع الخاص وكذلك مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي.

المطلب الرابع : إعادة تنظيم السوق الداخلية .

إزدادإهتمام الجزائر بالإلتزام بالمواصفات الدولية بعدما أصبحت شرطا أساسيا لتصدير المنتوج الوطني إلى الأسواق الخارجية و ذلك من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية و تحسين جودة الإنتاج و التقليل من التكلفة و ضمان حماية المستهلك و البيئة ، و في ذات السياق ، و ضعت الجزائر 5500 مواصفة مطبوعة في متناول المتعاملين الإقتصاديين ، و تشمل مجالات و إختصاصات متنوعة و عديدة إنطلاقا من المواد الغذائية إلى البتروكيمياء .[1]

حيث أن الإعتماد يغطي كل مراحل الإنتاج إنطلاقا من المواد الأولية إلى غاية المنتوجالنهائي الذي يقدم إلى المستهلك حيث أن هناك نحو 300 مؤسسة جزائرية معتمدة اليوم حائزة على شهادة إيزو 9000 ، و من المنتظر أن ترتفع عددالمؤسسات المطابقة للمواصفات بتطبيق المراسيم التنفيذية الثلاثة التي تمت المصادقة عليها في سنة 2004 تطبيقا للقانون 04-04 المتعلق بالتقييس و بالخصوص نظام تقييم المطابقة ، علما أنه تم تنصيب هيئة على مستوى المعهد الوطني للتقييس في شهر نوفمبر 2007 تشرف بالتنسيق معوزارة التجارة و مصالح الجمارك على التكوين و التنظيم و المراقبة ، و يتعلق الأمر ب " ألجيراك " التي تكمن مهامها في إعتماد الهيئات المختصة في تقيم المطابقة مثل المخابر ، مصالح المراقبة و الهيئات التي تمنح الإعتماد ، كما سيتم أيضا إنشاء المجلس الإلكتروني و الإتصالات .

وستتمكن الجزائر من الإنخراط في المجلس الإلكتروني الدولي ، و حتى و إن يبقى الإشهاد بالمواصفات الدولية مقياس جودة المنتوج و ضورة لعلامة الشركة.

إن هناك شركات نجحت في فرض نفسها على الصعيدين المحلي و الدولي و رفعت قدراتها على مواجهة المنافسة و كسب ثقة شركائها الأجانب دون الحصول على شهادة المواصفات الدولية ، و نذكر في هذا الشأن مجمع الزجاج المسطح " أم ن أف ، جي " ، فرع مجمع سيفيتال الكائن بالأربعاء (ولاية البليدة) ، هذا المجمع في طريقه للحصول على شهادة المطابقة .

---

[1] جريدة المساء ، مقال تحت عنوان " **إجتماع على ضرورة تنظيم السوق الداخلية لدخول المنافسة الدولية** " ، نشر في مساء يوم 2007/12/10 ، www.djazairess.com، أطلع عليه يوم 2018/5/25.

خلاصة :

لعل ما يمكن أن نستخلصه من هذا الفصل أن الإقتصاد الوطني يمتلك عدة مقومات و خصائص متعددة و لكن بإعتماده المفرد على النفط قد أصبح عرضة للصدمات ، و كما لم يتمكن من تحقيق الأمان كما فشل في تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة ، مما أكد للدولة ضرورة التخلي التدريجي عن المحروقات و بناء إقتصاد وطني قوي خارج قطاع المحروقات ، حيث إنتهجت الحكومة الجزائرية عدة إصلاحات إقتصادية للقيام بالإقتصاد الجزائري و إخراجه من التبعية الإقتصادية .

الفصل الثاني

بدائل وحلول مقترحة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

تمهيد :

إن الجزائر تعتمد و بشكل رئيسي على المحروقات ، و الإيرادات المتؤتية منه لتطوير الإقتصاد الجزائري و المصدر الوحيد لكل الأموال المحركة لعجلة التنمية الإقتصادية للبلاد ، و نظرا للأزمات ، و التذبذبات التي مست هذا القطاع ، كان لزاما على الجزائر أن تفكر في إيجاد بدائل أخرى لتجاوز هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها الإقتصاد الجزائري ، لابد من تبني إستراتيجيات وطنية متكاملة لتنمية القطاعات المنتجة في إطار برنامج شامل للتنويع الإقتصادي.

و من خلال دراستنا إرتأينا أن الحل يكمن في إعطاء أولوية لقطاعات أخرى كالسياحة ، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو الإنظمام إلى التكتلات الإقتصادية كإختيارات إستراتيجية تكون كبديلة لقطاع المحروقات و هذا من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية هي :

المبحث الأول : القطاع السياحي.

المبحث الثاني : قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثالث : إنظمام الجزائر إلى التكتلات الإقتصادية .

المبحث الأول : السياحة كبديل للمحروقات في الجزائر.

يعتبر قطاع السياحة أهم القطاعات نظرا إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها ، حيث أن الحكومة تسعى إلى تهيئة السياحة .

المطلب الأول : المقومات السياحية في الجزائر.

تزخر الجزائر بمقومات سياحية هائلة يمكن إدراجها في النقاط الموالية :

1/-الإمكانيات الطبيعية: تمتلك الجزائر إمكانيات ضخمة في المجال السياحيفالجزائر تتوفر على كل أنواع السياحة فالسائح في الجزائر يستمتع بجمال القمم الخضراء التي تطال الغيوم ، و تطل على زرقة مياه البحر الأبيض المتوسط ، و هو منظر يقل تواجده فوق هذه المعمورة ، و هنا يتواجد مناخ متوسطي معتدل يزيد من متعة الزائرين .[1]

و يستمتع الزائر للجزائر أيضا بنقاوة كثبان الصحراء ، و بجمال النخيل ، التي تضفي واحاتها جمالا خلابا للصحراء الجزائرية و التي تتوفر أيضا على خاصية علاجية ، عن طريق الدفن في الرمال مثلما ، هو الشأن في مدينتي بسكرة و واد سوف .[2]

كما تتميز الصحراء الجزائرية بتنوع تضاريسها ، و بسلسلة جبالها الشاهقة ، و تحتضن قمة تاهات كتلة " الأتاكور" بإرتفاع قدره 2918 متر ، و هي أعلى قمة في الجزائر و تحتوي صخورها على بقايا حيوانية و نباتية ، تدل على وجود الحياة بهذه المنطقة من العصور الجيولوجية القديمة ..

---

[1] هدير عبد القادر ، " **واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها**" ، مذكرة ماجستير ، جامعة تيارت ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسير ، تخصص : مالية و بنوك ، 2006/2005 ص 101.

[2] صليحة عشي ، " **الأداء و الأثر الإقتصادي و الإجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب** " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد و تنمية، 2011 ، ص 54.

و بهذا تعتبر الأقطاب السياحية الصحراوية ، منتوجا سياحيا فريدا من نوعه ، سيؤدي حتما إلى دفع القطاع السياحي إلى الأمام إذا ما تم تأهيله و إستغلاله أحسن إستغلال.

كما تتوفر الجزائر على سياحة الحمامات المعدنية و التي تتميز بخاصية علاجية ، و أغلبها قابلة للإستغلال كمحطات حموية عصرية ، فضلا عن الإستثمارات المتوفرة في الشريط الساحلي لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر.

2/- الإمكانيات التاريخية و الحضارية : تعتبر الجزائر من الدول القليلة ، في العالم التي تمتلك ، رصيدا تاريخيا ، و حضاريا و ثقافيا متنوعا ، و قامت فوقها حضارات عديدة نذكر منها :

الحضارة الفارسية ، و الفينيقية ، الإغريقية ، الرومانية ، و بنيت دول بأكملها ، كالدولة الرستمية ، و الإدريسية ، و الدولة الفاطمية ، و الحمادية ، و الدولة الموحدة ، و الزيانية ، و الولاية العثمانية ، و كل حضارة ، من الحضارات السابقة تركتمعالمها و آثارها الحضارية ، مما جعل الجزائر تمتلك رصيدا حضاريا زادها جمالا ، و روعة حضارات ما قبل التاريخ ، كموقع الطاسلي و الذي يعتبر من أهم ، و أروع المواقع العالمية و يعود تاريخ هذا الموقع إلى أكثر من 6000 سنة قبل الميلاد .[1]

دقلة نور التي تعتبر من أجود أنواع التمور في العالم ، و ما زاد الصحراء جمالا العادات و التقاليد التي تتجسد في التظاهرات الثقافية العديدة التي تحتضنها منطقة الصحراء ، هذا إضافة للصناعات التقليدية ، التي تتميز بها كل منطقة عن الأخرى.

و إذا إنتقلنا إلى الشمال نجد في العاصمة الجزائرية ، طابعا معماريا ممزوجا بالتصاميم الإسلامية القديمة ، و الأوروبية الحديثة و نجد القصبة المعروفة بشوارعها الضيقة و مساجدها العتيقة و قلعتها التي شيدها العثمانيون في القرن 16 ميلادي ، إضافة إلى المسجد الكبير الذي يمثل أكبر مسجد في العاصمة

و ثمة مدينة قسنطينة و التي تتميز بمعالم تاريخية عريقة نذكر منها :

[1] صليحة عشي ، " **الأداء و الأثر الإقتصادي و الإجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

كهف الدببة ، و بجانبه كهف الأروى ، إضافة إلى موقع تديس ، و تعرف قسنطينة ، بمدينة الجسور المعلقة ، لإشتهارها بصناعات تقليدية و في مقدمتها صناعة الحلي.[1]

3/- الإمكانيات المادية : تبقى الإمكانيات المادية التي يتجاوزها القطاع السياحي في الجزائر ، ضعيفة للغاية ، و لا ترقى للمستوى المطلوب ، خاصة إذا ما قورنت بما تمتلكه جيراننا التونسيون و المغاربة ، و هذا ما جعل القدرة الإستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي ، و توفير الخدمات للسياح جد منخفضة ، و هي تقل عن المتوسط الحالي المقدر ب 12.5% أي أن الدول قادرة على إستقبال عدد من السواح و على مدار العام أكثر من عدد سكانها و منه توفير كامل الخدمات لهم من إقامة و نقل و غيرها .

إن إنخفاض القدرة الإستعابية للجزائر يؤدي بشكل أساسي إلى تردي أوضاع البنية التحتية من الفنادق، و الأماكن الترفيهية و إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة في مجال قطاع النقل.

تبقى الجزائر تعاني من عجز كبير كمشاكل الإستقبال التي لا تتماشى مع مستويات الطلب على المنتجات السياحية الوطنية لهذا يجب الإهتمام به أكثر.

[1] الهندية منجلية ، " **الإمكانيات و المقومات السياحية في الجزائر** " ، مجلة دراسات و أبحاث ، العدد 26 مارس 2017 ، السنة التاسعة ، ص ص 4 -5.

المطلب الثاني : السياسات و الإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي في الجزائر.

إتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات المؤسساتية و القانونية و الإقتصادية بهدف النهوض بقطاع السياحة نذكر:

1/- إجراءات قانونية :

أ/- قانون التنمية المستدامة للسياحة : صدر القانون رقم 03-01 في 17 فيفري 2003و الذي يتعلق بالتنمية

المستدامة للسياحة ، و هدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملاءم و محفز من أجل[1] :

-ترقية الإستثمار و تطوير الشراكة في السيحة و إعادة الإعتبار للمؤسسات الفندقية و السياحية قصد رفع قدرات الإيواء و الإستقبال و تثمين التراث السياحي الوطني.

-إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية و تنويع العرض السياحي و تطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.

-تلبية حاجيات المواطنين و طموحاتهم في مجال السياحة و الإستجمام و التسلية و تحسين نوعية الخدمات السياحية.

- المساهمة في حماية البيئة و تحسين إطار المعيشة و تثمين القدرات الطبيعية و الثقافية والتاريخية .

-التطور المنسجم و المتوازن للنشاطات السياحية و ترقية الشغل في الميدان السياحي

[1] المادة رقم 02 من القانون رقم 03-01 ، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ، المؤرخ في 17 فيفري 2003.

[2] المادة رقم 02 من القانون رقم 03-02 ، المتعلق بتحديد القواعد العامة للإستعمال و الإستغلال السياحيين للشواطئ ، المؤرخ في 17 فيفري 2003

ب/- القانون المتعلق بإستغلال الشواطئ : صدر القانون رقم 03-02 في 17 فيفلري 2003 ، و الذي يحدد القواعد العامة للإستعمال و الإستغلال السياحي للشواطئ ، و هدف إلى : [1]

تثمين و حماية الشواطئ للإستفادة منها ، و توفير شروط تنمية منسجمة و متوازنة مع تحديد نظام تسلية مدمج و منسجم مع النشاطات السياحية الشاطئ .

ج/- قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية : صدر قانون رقم 03-03 المؤرخ في 1 فيفري 2003 و يهدف إلى [2] :

-هدف إلى الإستعمال العقلاني و المنسجم للفضاءات و الموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة.

-إدراج مناطق التوسع و المواقع السياحية ، و كذا منشآت تنمية النشاطات السياحية و الحفاظ على طابعه المتميز و كذا حماية المقومات الطبيعية للسياحة.

-المحافظة على التراث الثقافي و الموارد السياحية من خلال إستعمال و إستغلال التراث الثقافي و التاريخي و الديني و الفني لأغراض سياحية.

د/- القانون المتعلق بتطوير الإستثمار: إن أهم ما جاء في الأمر 01-03 الصادر 20 أوت 2010 ، المعدل و المتمم للأمر رقم 15 جويلية 2006 ، المتعلق بتطوير الإستثمار هو مناخ الإستثمار ، و آلية عمله ، و هذا بغرض الوصول إلى إستحداث نشاطات جديدة للخصخصة الكلية و الجزئية و الإستثمارات المستفيدة من منح الإمتياز أو الرخصة ، بالإضافة إلى تحديد 25 جوان كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2001 .[3]

---

[1] المادة رقم 01 من القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع الإستراتيجية ، المؤرخ في 17 فيفري 2003

2وزارة السياحة و الصناعة التقليدية ، قرار مؤرخ في 29 ماي 2011 ، يتضمن إحداث اليوم العالمي للسياحة ، الجريدة الرسمية ، عدد 35 ، المؤرخة في 22 يونيو 2011 ، ص 34.

2/– إجراءات مؤسسية : قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل إدارية لتنمية السيحة منها :

أ/– وزارة السياحة و الصناعات التقليدية : تأسست بموجب المرسوم رقم 474-63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963 وحددت بموجبه المهام الموكلة إليها و المتمثلة في :

-التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري و ترقيته.

-تجسيد السيادة الحكومية في مجال السياحة و إنجاز المخططات التنموية السياحية.

ب/– الديوان الوطني للسياحة : أنشئت بموجب المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 ،ى المعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992 و هدف إنشاؤه إلى إعداد برامج الترقية السياحة و السهر على تنفيذها .[1]

ج/– الوكالة الوطنية للتنمية السياحية : أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 ، المؤرخ في 21 فيفري 1988 و يهدف إلى [2] :

-صيانة و حماية مناطق الإستغلال السياحي ، و إقتناء الأراضي الضرورية ، و تخصيصها للمشاريع السياحية ، كذا دراسة تهيئة الأراضي المخصصة للأنشطة السياحية الفندقية و المعدنية.

[1] المادة رقم 04 من الملرسوم 88-214 ، المتعلق بإعداد برامج الترقية و السهر على تنفيذها ، المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 ، و المعدل بموجب المرسوم 92-404 بتاريخ 31 أكتوبر 1992.

[2] المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-70 ، المتعلق بحماية مناطق الإستغلال السياحي و إقتناء الأراضي الضرورية و تخصيصها للمشاريع السياحية و دراسة تهئية الأراضي المخصصة للأنشطة السياحية و الفندقة و المعندية ، المؤرخ في 21 فيفري 1998.

[3] المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-94 ، المتعلق بمراقبة المشاريع التنموية و وضع الخبرة للمجمعات السياحية و الفندقية و المعدنية و تأسيس بتك للمعلومات لأجل التهيئة و التنمية السياحية ، المؤرخ بتاريخ 10 مارس 1998.

د/- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية : أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998 ، و يهدف إلى [1]: .

-إنجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية و تنميتها و القيام بدراسة التهيئة السياحية و المعدنية بالإضافة إلى تأسيس بنك للمعلومات و التنمية السياحية .

ه/- اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية : أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994و تهدف إلى إقتراح كل الأعمال التي تقوم بتحسين العمليات المرتبطة بالنشاط و الحركات السياحية و التحكمفيها بالإضافة إلى إنشاء معاهد و مدارس في التكوين السياحي لهدف ترقية الخدمات السياحية و وجود العديد من الجمعيات السياحية التي لها بعد و مجال عمل جهوي أو وطني .[2]

3/- **الإجراءات الإقتصادية و المالية (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية)** : يشكل المخطط التوجيهي للتهيئةالسياحية الإيطار الإستراتيجي للسياحة ، و يعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين و جميع القطاعات و المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2025 ، و هو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية ، الثقافية و التاريخية للبلاد ، و وضعها في خدمة السياحة في الجزائر .[3]

[1] المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 94-39 ، المتعلق بترقية الخدمات السياحية ، المؤرخ في 25 فيفري 1994.

[2] وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة الجزائرية ، المخطط الإستراتيجي ، الحركات الخمس و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية ، جانفي 2008 ، ص 92

[3] لحسن عبد القادر ، " **إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق2025**" ، العدد 02 ، 2013 ، الجزائر ، ص 190.

و لتحقيق القفزة المطلوبة و جعل للسياحة أولوية وطنية للدولة ، يجب النظر إليها على أنها تعد خيارا بديلا ، فقد أصبحت ضرورية لأنها تشكل موردا لابديلا للمحروقات.[1]

و يرتكز المخطط على خمس ديناميكيات[2] :

-مخطط الجزائر كوجهة سياحية.

-الأقطاب السياحية ذات الإمتياز.

-مخطط الجودة السياحية.

-مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

-مخطط تمويل السياحة.

المطلب الثالث : الآثار الإقتصادية للسياحة في الجزائر.

من الطبيعي أن يفرز أداء قطاع السياحة آثار إقتصادية على مستوى الإقتصاد و التي تتوقف بدورها على إمكانيات هذا القطاع ، و على أهميته في السياسات الإقتصادية المنتهية و سيتم التركيز على ما يلي :

1/- إيرادات السياحة في الجزائر : تعتبر الإيرادات السياحية من أهداف السياسة العامة المتعلقة بتنمية و تطوير هذا القطاع بمختلف أنشطته ، و تعد أيضا من العناصر التي تستعملها الحكومات في تحسين الأداء الإقتصادي و الإجتماعي لاسيما إذا كانت هذه الإيرادات تشكل قدرا معتبرا في الناتج الوطني ، إذ يصبح من الضروري التركيز على العوامل الأساسية المؤثرة في حجم الإنفاق السياحي الذي يؤثر على حجم الإيرادات السياحية .

[4] بوفاس الشريف ، بن خديجة منصف ، " **ترقية المنتوج السياحي في الجزائر ، الواقع و التحديات** " ، الملتقى الوطني حول : " **المقاولاتية و تفعيل التسويق السياحي في الجزائر** " ، يومي 22-23 أفريل 2014 ، جامعة قالمة ، الجزائر ، ص 09.

و من البديهي القول أن هذه الإيرادات تتحقق من إنفاق السائحين في الدول السياحية المضيفة على مختلف السلع و الخدمات السياحية ، و أيضا من مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع ، إذ كلما إتسع نطاق الخدمات السياحية كلما إزدادت الإيرادات المتأتية منها .[1]

و إن أداء السياحة في أي بلد مرتبط إرتباطا وثيقا بالسياسات التي تنتهجها الحكومات ، و بالأوضاع الأمنية السائدة و التي ساهمت في تعميق أزمة القطاع التي لم تتجاوز 400 مليون دولار ، مع نهاية سنة 2010 .[2]

2/– مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزئر : يعتب قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، و بشكل ملحوظ في عدد من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و تشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10% ، و بالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع الساحة في الناتج المحلي الإجمالي لها تفسره حجم الإيرادات التي تم تسجيلها على مستوى هذا القطاع مقاسة بالنسب المئوية التي تعد جد ضعيفة .

إن ضعف مردودية القطاع السياحي و محدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى أن هذا القطاع لم يكن له دور في التنمية الإقتصادية منذ إستقلال الجزائر ، و ذلك للإعتماد الكلي للدولة على قطاع المحروقات بإعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الإقتصادية بوتيرة أسرع ، و من ثم مساهمته في تطوير القطاعات الأخرى بما فيها السياحة .

3/– ميزان السياحة في الجزائر : يعتبر ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم يتكون من جانبين ، جانب دائن و تدرج به كافة العمليات التي تتحصل منها الدولة على النقد الأجنبي مقابل ما تصدره ، من السلع و الخدمات إلى العالم الخارجي ، و جانب مدين تدرج به كافة العمليات التي تدفع فيها الدولة مقابل ما تستورده من العالم الخرجي ، و بعد ميزان

1سماعيني نسيمة ، " دور السياحة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر " ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ، تخصص : إستراتيجية ، 2013/ 2014 ، ص ص 102 103

[1]الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ، WWW.ONS.DZ، أطلع عليه يوم 25 فيفري 2018.

[2]نبيل الروبي ، " إقتصاديات السياحة" ، مجموعة الدراسات السياحية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 1985 ، ص 53 .

المدفوعات من أهم المؤشرات الإقتصادية لمعرفة حركة التبادل الدولي للسلع و الخدمات و حركة رأسمال في المدى القصير .[1]

و تمثل السياحة إحدى المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات شأنها شأن الملاحة ، التأمين ، المعاملات المصرفية و غيرها.

أما ميزان السياحة و السفر فهو ذلك الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفي من متحصلات خاصة بالسياحة القادمة مطروحا منها مدفوعات السياحة العكسية إلى الخارج [2]

إن إرتفاع حجم المدفوعات السياحية في الجزائر ، يمكن إرجاعه أساسا إلى عدة أسباب منها :

-إرتفاع قيمة الواردات السياحية عن صادراتها.

إرتفاع السياحة العكسية (سياحة الجزائرين إلى الخارج.)

- سوء تسيير المرافق السياحية و ندرة الخدمات التي يحتاجها السائح .

-ضعف المنتوج السياحي للجزائر ، و عدم قدرته على جذب قدرته على جذب السياح المحليين فما بالك السياح الأجانب.

-الظروف الأمنية و تتمثل في عدم الإستقرار السياسي خاصة خلال التسعينات.

- غياب إستراتيجية سوقية فعالة لتسويق المنتوج السياحي الجزائري داخل و خارج البلد ، لاسيما عامل الترويج ..

كل هذه العوامل و غيرها ساهمت في إرتفاع مدفوعات السياحة عن إيراداتها .

---

[1] سماعيني نسيمة ، " دور السياحة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر " ، مرجع سبق ذكره ص 108 .

المطلب الرابع : تحديات قطاع السياحة في الجزائر .

إن الواقع المتردي الذي يعيشه قطاع السياحة في الجزائر يثبت أن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات حتى يتحول إلى

قطاع قائم بحد ذاته في النشاط الإقتصادي ، و يساهم في دعم النمو و الإزدهارالإقتصادي ، و ذلك تماشيا مع سعي الجزائر للخروج تدريجيا من تبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات و تنويع الإقتصاد الجزائري.

و من جملة التحديات التي يواجهها القطاع السياحي هي :

1/- زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع السياحة : إن تطور قطاع السياحة في الجزائر يتطلب بالضرورة أن يكون من بين إهتمامات و أولويات السياسة الإقتصادية و ذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق العام على هذاالقطاع قصد التمكين من خلق قاعدة متينة يرتكز عليها ، حيث أن رقي هذا القطاع يتطلب سهر الهيئات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من إستقطاب السياح الأجانب و ذلك من خلال [1]:

- بناء المنشآت الأساسية و البنى التحتية .

-عقد إتفاقيات شراكة و تعاون مع الدول المتطورة سياحيا للإستفادة من خبراتها.

-إنشاء مشاريع سياحية.

- تهيئة الإقليم و حماية المناظر العامة .

[1] مسعود بودخدوخ ، كريم بودخدوخ ، " تحديات قطاع السياحة في الجزائر " ، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى العالمي الدولي حول : " السياحة رهان التنمية المستدامة " ، جامعة البليدة ، يومي 24- 25 أفريل 2012 ، ص 12.

[2] هدير عبد القادر ، " واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 27 28

2/- تنمية الفكر السياحي و الثقافة السياحية في المجتمع : تتعاظم أهمية الموارد البشرية خصوصا في القطاعات الخدماتية التي تعتمد على العنصر البشري في أدائها و على هذا الأساس فإن تكوين العنصر البشري في مجال السياحة.يعتبر ضروريا قصد النهوض بمستوى الخدمات و الرقي به لمستوى العالمية من جهة و بما يساهم من جهة أخرى أيضا في تحسين طرق التسيير السياحي و كذلك خلق ثقافة سياحية في أوساط المجتمع و تشجيعه على تقبل الآخر .[1]

3/- تطوير البنى التحتية و المنشآت الأساسية : شرعت الجزائر في 2001 في تطوير بنيتها التحتية إلا أن تلك الجهود لا زالت غير كافية ليكون لها تأثير كاف على تطوير قطاع السياحة في الجزائر ، فالواقع يشير فيما يخص الفنادق إلى عجزطاقات الإستقبال و عدم إستجابة الكثير منها للمعايير الدولية أما فيما يخص النقل فيسجل سوء الخدمات بشكل كبير خاصة النقل الجهوي و بالتالي لابد من توسعته الموانئ و المطارات و تهيئة شبكات الطرق و السكك الحديدية .

4/-تحسين الأطر القانونية و التنظيمية الخاصة بالقطاع : إن إحتلال الجزائر للمرتبة 112 عالميا فيما يخص تنافسية الإطار التنظيمي يدل على تخلف أطر التنمية الرقابية على مستوى هذا القطاع و بالتالي بروزها كعراقيل تساهم في الحد من رقيه و تطور مساهمته في النشاط الإقتصادي حيث يتعين على الجزائر تحسين إجراءات الحصول على التأشيرات لتجنب التأخير كما يتعين عليها و تماشيا مع المعايير الدولية تحسين و تبسيط إجراءات التأسيس و البدأ في المشاريع الإستثمارية.

5/- تحسين الخدمات المرافقة للنشاط السياحي : التي تؤثر على توافد السياح ليس فقد المواقع السياحية و إنما الخدمات المرافقة التي تسمح للسياح بالإستمتاع بأوقاتهم و تجنب التعب و ضياع الوقت و الجهد و في الجزائر فإنه يسجل نقص كبير في هذا المجال و ذلك من خلال :

أ/- ضعف الخدمات المصرفية ، ضعف تكنولوجيا الإعلام و الإتصال التي تشهد تطورات كبيرة في العصر الحالي .

ب/- ضعف أداء وكالات السياحة و الأسفار و عدم تكيفها للتطورات الدولية.

[1] عامر عيساني ، " الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة ، 2010 ، ص 143

6/–إتباع سياسة ترويجية فعالة :يتعين على الجزائر و قصد التعريف بتراثها السياحي و قدراتها في هذا المجال ، إتباع سياسة ترويجية تسمح بإيصال أفضل صورة عنها إلى الخارج و نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر على الصعيد الأمنيفإنها مطالبة بإزالة كل الشكوك التي قد تتبادر إلى الأجانب حول مدى توفر السلامة و الأمن بإعتبارهما عاملين جد مؤثرين على توافد السياح .[1]

7/– العمل تطوير الإستراتيجيات التسويقية : بحيث ترتكز على إستغلال جميع فضاءات الإتصال و المشاركة بقوة فيالتظاهرات و المعارض السياحية .

[1] بودخدوخ كريم ، بودخدوخ مسعود ، " تحديات قطاع السياحة في الجزائر حول واقع تنافسية عالمية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 14 15.

المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل للمحروقات في الجزائر.

إن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توسع مستمر عبر القطاع الخاص ، و ذلك لما تلعبه من أدوار مهمة في الإقتصاد الوطني.

المطلب الأول : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

إن الجزائر كغيرها من البلدان النامية تفطنت لأهمية هذا النوع من المؤسسات ، فسعت جاهدة لتشجيع الإستثمار في هذا القطاع ، و نتيجة للجهود المبذولة في هذا القطاع .

وصل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة في السداسي الأول لسنة 2010 إلى 207297 مؤسسة منها 560 مؤسسة تابعة للدولة ، و الباقي تابعة للقطاع الخاص ، وفرت بذلك ما يقارب 1596308 منصب شغل بزيادة قدرها 7.11 % مقارنة مع مع2009.

و حيث وصل عددها إلى 747934 في 2013 ، و عرفت زيادة في 2016 وصلت إلى 1014075.

1/- التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : إن التحول الذي عرفته السياسة الإقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي ، أفرزت تغيرات مهمة خاصة في هياكل الإقتصاد الوطني .

تضاعف عدد المؤسسات ، و ذلك راجع إلى السياسة الإئتمائية و التوسعية المنتهجة من طرف البنك الجزائر ، التي تهدف إلى تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع إبتداءا من سنة 2001 . [1]

[1] منى مسعودي ، " نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " ، مجلة الباحث ، عدد 10 ، 2012 ، ورقلة ، ص 125 .

و الأهمية التي حظي بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من حيث توفير مصادر التمويل اللآزمة و تسيير شروط تقديمه فضلا عن إتباع إستراتيجية عمل و توجيه لهذا القطاع الحيوي على المدى المتوسط و البعيد ، مدعمة بآليات و ميكانزمات فعالة و واقعية قابلة للتنفيذ ، و متكيفة مع المتغيرات الإقتصادية الجديدة ، و الغاية منها تجاوز العراقيل التي تحول دون تنمية هذا القطاع ، و زيادة علة ذلك على ذلك وضعت جملة من الآليات تتضمن إستحداث صندوق ضمان القروض ، و صندوق رأسمال المخاطر ، إلى جانب إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-/2التطور العدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العمومية و الصناعات التقليدية في الجزائر:شهدت سنتي 2003 و 2004 زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العمومية و الصناعات التقليدية في الجزائر ليصل إلى 17500 مؤسسة بينما إنخفض عددها في القطاع العام ب 10 مؤسسات ن هذا التطور الحاصل في القطاع الخاص إلى إنشاء 18987 مؤسسة جديدة و إعادة تنشيط 1920 بعد توقيفها مؤقتا و حل 3407 مؤسسة .[1]

و في الفترة الممتدة بين سنة 2004 و 2005 ثم 2006 فقد إرتفع صافي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ب20393 ثم 23964 مؤسسة ، في حين أن الزيادة في القطاع العمومي إرتفع من 778 مؤسسة إلى 874 مؤسسة لسنة 2005 و إنخفض العدد ب 139 مؤسسة لسنة 2006 .

و قد بلغت سنة 2016 نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العمومية 89694 مؤسسة أي إرتفعت نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العمومية بنسبة 15.56 % .[2]

[1] منى مسعودي ، " **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** " مرجع سبق ذكره ، ص 126.

[2] د : عوادي مصطفى ، " **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و وسائل دعمها**" ، الملتقى الوطني حول :" **إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**" ، جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي- يومي 06 و07 ديسمبر 2017 ، ص11.

المطلب الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري.

1/- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات : بإعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد على هذه المادة كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ، فقد تأثر إقتصادها كثيرا من جراء هذا الإنخفاض في أسعار النفط ، و تتأثر الجزائر كثيرا بالتقلبات التي تحصل في أسعار المحروقات ، لذلك قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات ، و ذلك بإتباع سياسة تدعم فيها المؤسسات التي تقوم بالتصدير و يجعلها قادرة على إقتحام الأسواق الدولية ، غير أن ذلك لم يتحقق لحد الآن حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات دون المستويات المطلوبة [1]

و خلال السنوات الأخيرة غطت صادرات المتعاملين الخواص متوسط نسبته 30% من إجمالي الصادرات خارج المحروقاتو حسب وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تحتل الجزائر في مجال الصادرات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبة العشرون في القارة الإفريقية ، و يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تقوم بتصدير منتجا 302 مؤسسة ، و تقدر حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 4% من إجمالي الصادرات أي حوالي 600 مليون دولار.

و بلغت نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2014 ما يقدر ب 6030 مليون دولار أي نسبة95.5% أما في سنة 2015فقدرت ب 35724 أي بنسبة95.5 % أي إنخفاض في نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

2/- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل : لقد نتج عن عملية التصحيح الهيكلي التي مكنت الجزائر من إسترجاع التوازنات الإقتصادية و المالية الكلية تدهور الأوضاع الخاصة بالتشغيل ، و يعود ذلك إلى غياب الإستثمارات الجديدة سواء التي تنتمي إلى القطاع العام أو القطاع الخاص ، و كذلك إلى فشل السياسات التي ترمي إلى إستيعاب العمال المسرحين .

[1] د : كنوش عاشور ، أ : طرشي محمد ، " تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " ، الملتقى الوطني : " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية " ، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، ص 1043.

و في ظل عدم قدرة القطاع العام على إستعاب الأعداد الكبيرة من المتخرجين و طالبي العمل و نظرا لما تتميز به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تجمع معظم الدراسات الإقتصادية على أن هذه المؤسسات تتميز بقدرة على توفير فرص العمل في ظل إنخفاض معدل الإدخار بالدول النامية و تعتبر أكثر قدرة على إمتصاص العمالة لإنخفاض تكلفة خلق فرص العمل كما توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة ، و في الواقع فإن تشجيع و دعم إقامة نسيج من الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعد أسلوبا بالغ الأهمية لفرع مستوى المعيشة و إمتصاص البطالة .[1]

3/– مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة : إن التحول الذي عرفته السياسة الإقتصادية في بداية العشرية الأخيرة من القرن العشرين ، أفرزت تغيرات هامة خاصة في هياكل الإقتصاد الوطني ، فبعد التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم و تسيير المؤسسات أعطت الدولة مجالا واسعا و دعما لنمو و ترقية المؤسسات الصغيرةو المتوسطة و يظهر ذلك من خلال إنشاء هياكل و برامج أعدت خصيصا لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاعات إقتصادية متعددة

كما أبدت السلطات الجزائرية إتماما بتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تفعيل دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية ، و تجدر الإشارة إلى أن الأمور بدأت تتغير فيما يتعلق بالثقل المتزايد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري ـــ، و هو ما يعكس نقطة تحول جوهرية في الأداء.

[1] د: كنوش عاشور ، أ : طرشي محمد ، " **تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 1044.

[2] د : خير الدين معطي الله ، أ: سامية بزازي ، " **البرامج التنموية و أثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001–2014** " ، أبحاث المؤتمر الدولي : " **تقييم آثار برامج الإستثمارت العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النموالإقتصادي خلال الفترة 2001–2014** " جامعة سطيف 1 ، يومي 11–12 مارس 2013 ، ص 20

المطلب الثالث : السياسات و البرامج الحكومية لدعم و تطوير القطاع الإقتصادي

1/- برامج تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : هناك جملة من البرامج تسعى لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتفعيل تنافسيتها و يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

أ/- البرنامج الوطني لترقية التنافسية الصناعية من طرف وزارة الصناعة.

ب/- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المسيطر من طرف وزارة م،ص،م و المؤسسات التقليدية.

و هذه البرامج كلها تهدف إلى زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تأهيلها لتواكب نظيرتها في الدول المتقدمة ، و أهم هذه النقاط التي تهدف إليها هذه البرامج يمكن إستخلاصها فيما يلي :

-تبني أنظمة تسيير جيدة لهذه المؤسسات أمر ضروري و مشروط لتحقيق التقدم[2].

-تقوية و تحسين الموارد البشرية ، سواء من خلال التأطير الجيد و من خلال تبني سياسة التكوين.

- الإدراك الجيد لظروف السوق ، و المتوقع للمؤسسة .

-تطبيق إستراتيجية التطوير و التنمية.

-البحث المستمر لتحقيق الإبداع و التجديد.

-خلق هيئات لدعم الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تحسين التنافسية و الشراكة و تقديم الضمانات على القروض المقدمة ل م ، ص ، م.

-إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في القطاع الخاص نظرا لأهميتها في تحقيق التنمية.

---

[1] ضحاك نجية ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأمس و اليوم آفاق تجربة الجزائر" ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل م ص م في الدول العربية ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة شلف ، 17 -18 أفريل 2006 ، ص 5.

- إنشاء بنك المعلومات الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الرابع : المشاكل و الصعوبات الي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

هذا النوع من المؤسسات تواجه مشاكل عديدة متداخلة من حيث الأسباب المختلفة عن تلك التي تواجهها المؤسسات الكبرى ، و من أهم هذه المشاكل ما يلي[1] :

1/–التمويل : و هو في مقدمة المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسة ، إذ أن صغر حجم المشروع يجعل من الصعب الحصول على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها :

أ/- إرتفاعإحتمالات المخاطر و عدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك المؤسسات ، مقابل القروض.

ب/- عدم توفر السجلات الحسابية التي تعكس الوضع المالي و التنبؤ بالمستقبل.

2/–العجز في رأسمال : بما أن هذه المؤسسات تهتم بتحقيق جزء من (الناتج الداخلي الخام PIB (، فإن حدوث أي ظرف إقتصادي غير مرغوب فيه يمثل ' الركود ' ، إرتفاع نسبة التضخم ، و نسب فوائد القروض من تدفق الأموال إلى المؤسسة ، و تزيد بالتأكيد من العجز في رأس المال.

3/- تأثير التضخم : رغم أن تكلفة رأسمال تكون مرتفعة في المؤسسة في أي حال ، فإن المشكلة تفاقمت في السنواتالأخيرة بسبب إرتفاع نسبة التضخم ، إذ تؤثر على رأسمال في المؤسسة بعدة طرق ، حيث يزيد التضخم من إحتياجات الإقتراض ، إذ أن المخزون و الذمم المالية المدينة تزداد قيمتها بشكل طردي مع النسبة المتزايدة للتضخم

[1] آيت عيسى عيسى ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر آفاق و قيود " ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، جامعة تيارت ص 276.

4/– عدم إستقرار التكاليف : إن تكلفة السلعة تعتمد على مجموعة عناصر من تكلفة المواد الأولية و تكلفة العمل و تكاليف غير مباشرة أخرى فأسعار المواد في ظل التضخم تزداد هذه التكلفة و كذلك الأمر بالنسبة لتكلفة العمل و رأسمال و بالتالي يتحمل أصحاب المؤسسة تكلفة إضافية لذا عليهم أن يأخذوا نسبة التضخم المتوقع في الحسبان عند إحتساب معدل العائد من الإستثمار[1].

5/– نقص المعلومات : تتمثل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد ، و السلع و مستلزمات الإنتاج بالإضافة إلى نقص المعلومات لدى مسيري المؤسسات الصغيرة حيال الكثير من القوانين و القرارات الحكومية مثل : قوانين التسجيل و الحوافز الضرائبية ، إستخدام العمالة ، التأمينات الإجتماعية و غيرها من القوانين .

6/– نقص الكفاءة التسويقية : تتمثل في عدم إهتمام أصحاب المشروعات بدراسة السوق لتصريف المنتجات و ذلك نتيجة نقص الكفاءة في إتخاذ القرارات التسويقية ، جراء نقص الخبرات و المؤهلات لدى المسيرين ، و عدم وجود معرفة و خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق و نحصر هذا المفهوكم بأعمال البيع و التوزيع .

[1] آيت عيسى عيسى ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر آفاق و قيود " ، مرجع سبق ذكره ، ص 277.

المبحث الثالث : إندماج الجزائر في التكتلات الإقتصادية.

و للنهوض بالإقتصاد الجزائري ، عملت الحكومة الجزائرية على الإنظمام و الإندماج في التكتلات الإقتصادية للتخفيف من التبعية.

المطلب الأول : إنظمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

أولا – الإجراءات التي إتبعتها الجزائر للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة : لقد مرت الجزائر كغيرها من البلدان النامية بعدة مراحل بهدف الإندماج في الإقتصاد العالمي إيمانا منها بأنها لا تستطيع أن تبقى بمعزل عن النظام الإقتصادي الجديد الذي يفرض التجمع في تكتلات تمكن البلدان النامية من مواجهة التخلف و المضي في الإصلاحات التي سارت فيها جل الدول ، و قد دخلت مثل بقية البلدان النامية في مرحلة الإنفتاح الذي يفرض ميكانزماته على المعاملات الدولية و يحتمعلى الدول الإندماج و الإنظمام إلى المنظمات العالمية و على رأسها المنظمة العالمية للتجارة ،و بإعتبار الجزائر واحدة من الدول التي تسعى للإندماج في هذه المنظمة كان لزاما عليها تنفيذ الشروط المفروضة عليها من أعضاء المنظمة العالمية للتجارة و الشروع في مفاوضات ثنائية متعددة الأطراف .[1]

1/– المرحلة الأولى 1987–1996 ، تقديم طلب الإنظمام[2]: بعدما تم تحويل ملف الإنظمام من اللغات إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 ، قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الإنظمام فعليا هذه المنظمة في جوان 1996 و ذلكمن خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل أعضاء المنظمة كما تم إعداد فريق عمليتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة و كلف هذا الفريق بمتابعة ملف إنظمام الجزائرإلى المنظمة

---

[1] ملحوسان آيت الله ، " **المنظمة العالمية للتجارة و إنعكاساتها على قطاع التجارة دراسة حالة (الجزائر مصر)** " ، أطروحة دكتولراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص : إقتصاد و تنمية ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ، جامعة الحاج لخضر ـــ باتنة ، 2011/2010 ، ص 260.

[2] خازندار وردة ، " **تأثير إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية** " ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، تخصص : إقتصاد و مناجمنت ، 2012/2011 ، ص 32.

حيث طرح 'دالكاسيتلو' بأن الجزائر تتوفر على جميع الإمكانيات لكي تكون عضوا في المنظمة العالمية للتجارة.

2/– المرحلة الثانية ك تقديم مذكرة الإنظمام: بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود تم تحويل ملف الإنظمام من الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 ، و قامت السلطات المعنية بتقديم مذكرة الإنظمام فعليا إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و قد إحتوت هذه المذكرة معلومات عن مختلف جوانب الإقتصاد الوطني و السياسة التجارية للبلاد.

حيث يعد إتمام صياغة المذكرة المحتوية على سياسة التجارة الخارجية في مختلف أشكالها تم عرضها على مجلس الحكومة في ماي 1996 للمصادقة عليها ، و بعدما قامت السلطات الجزائرية بإيداع هذه المذكرة ، و تم توزيعها على كل البلدانالأعضاء في المنظمة ليتم بعدها تنصيب اللجنة لتحضير و قيادة المفاوضات من أجل إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من طرف وزير التجارة السابق 'نور الدين بوكروح. '

3/– المرحلة الثالثة : مرحلة المفاوضات (1996–2002) : جاءت مرحلة المفاوضات مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة من خلال مايلي[1] :

أ/– الفترة من 1996–1998 : إنطلقت المفاوضات مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية ، و أثناء المفاوضات المتعددة الأطراف تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول ، و كان أول لقاء بين الوفد الجزائري و أعضاء المنظمة العالمية للتجارة يومي 16-17 فيفري 1997 .

و قد بلغ مجموع الأسئلة المطروحة على الجزائر 500 سؤال .

[1] خازندار وردة ، " **تأثير إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

ب/ الفترة من 2000-2002: وقد شهدت هذه الفترة مايلي[1] :

-فترة 2000 : تم الشروع في جولة الثانية من المفاوضات بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة من خلال الأسئلة التي تلقتها و الملاحظات التي قدمت لها ، عملت الجزائر على تعديل سياستها وفقا للسياسات المعمول بها في المنظمة.

-**فترة جوان 2001** : قدمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة تضمنت أهم الإصلاحات التي قامت بها.

-فترة جانفي 2002 : تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة و كانت تتعلق في مجملها بالمنظومة التعريفية و قامت الجزائر بالرد على هذه الاسئلة..

- فترة فيفري 2002 : إستئنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من 40 خبير و أخصائيين و وجهت عدة إنتقاداتللجزائر بسسبإحتواء الملف حوالي 37 قاعدة تخرق المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة العالمية للتجارة حيث قامت الجزائر بتعديل الملفات المعنية بعد هذه الإنتقادات.

-فترة ما بين أفريل و ماي 2002 : بدأت المفاوضات بجنيف و هذه المفاوضات عبارة عن سلسلة أولى جرت مع كل الدول من الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، اليابان ، سويسرا ، و من خلال هذه اللقاءات تم تقديم بعض الملاحظات و أسئلة أخرى تتعلق بالنظام الجمركي و نظام الجباية و الخدمات بصفة عامة.

- فترة أكتوبر 2002 : لقد إنتهت الجزائر من المفاوضات المتعددة الأطراف و إنتقلت إلى المفاوضات الثنائية ، حيث تم التركيز في هذه المفاوضات على أهم النقاط التي مازالت علقة بين الطرفين .

أ: عياش قويدر ، أ : براهيمي عبد الله ، " **آثار إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشتؤم** " ، جامعة الأغواط ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 2 ، ص ص 62 63.

4/- مرحلة ما بعد 2002 : إلتزم رئيس مجموعة العمل المكلف بإنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ' ألبيرتو دالتو' ببرمجة الجولة 12 في بداية شهر فيفري 2014 في جنيف ، و ذلك من خلال الإستقبال الذي خص به الوزير الاول ' عبد المالك سلال ' ، و تم التأكيد بأن اللقاء بين الطرفين كان يرمي إلى إعطاء دفع حقيقي لإنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و وضح أن السيد سلال شدد على أن تستأنف مدة المفاوضات المبرمجة أولا و قبل نهاية شهر ديسمبر 2013.

فمن أسباب طول فترة المفاوضات أوضح الوزير أنه هناك العديد من الملفات لم يتوصل الطرفين في شأنها إلى أي إتفاق حيث صرح الوزير الجديد ' عمار بن يونس ' أن المهمة الرئيسية و الجوهرية و الأولية التي حددها رئيس الجمهورية تتمثل في الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و يرى المتتبعون أن الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يشكل خطرا حقيقيا على الجزائر ، خصوصا في ظل هشاشة إقتصادها و إعتمادها على تصدير النفط وحده تقريبا ، بينما يرى آخرونأن الإنظمام إلى المنظمة العالمية بات شرا منه و لا يمكن تفاديه .

المطلب الثاني : الجزائر و الشراكة الأورومتوسطية.

أهمية إتفاق الشراكة بالنسبة للإقتصاد الوطني : إن إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الاوروبي يتم في الواقع بين تكتل متطور تكنولوجيا و فنيا و ماليا مكون من 15 دولة صناعية مستوى دخل الفرد فيها مرتفع ، يتمتع بسوق واسع و إنتاج وفير ذو جودة عالية و قدرة تنافسية كبيرة .[1].

إن تطبيق سياسة زراعية مشتركة و تتمتع بحماية كبيرة و بلد صغير متخلف ، يعتمد على إنتاج و تصديرمنتج وحيد و هوالمحروقات و يتبط في مشاكل إقتصادية و هيكلة عويصة تابع للإتحاد الأوروبي بحوالي 56% من تجارة الإتحاد الأوروبي مثل هذه المعطيات ، من شأنها أن تعكس الوضع السيئ للإقتصاد الجزائري أمام الإقتصاد الأوروبي ، و تؤثر

[1] كرفي مباركة ، شعبان شاوش مهدي ، غزالي محمد ، سماحي عبد القادر نبيل ، " **الشراكة الأورومتوسطية الجزائر (دراسة حالة)** " ، مذكره ليسانس كلية الحقوق ، جامعة الدكتور الطاهر مولاي ، سعيدة ، 2016/2015 ، ص 18 .

على عدم التنافس بين الطرفين إلا أن هذا لا يمنع إمكانية تحقيق الإقتصاد الجزائري لبعض المكاسب من وراء هذه الإتفاقية .

إن إتساع السوق الخارجي و تنفيذ سياسات الإصلاح و التكييف على المستووين الجزئي و الكلي سيؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات المحلية و الأجنبية التي من شأنها زيادة الدخل و العمالة و التخفيف من البطالة .[1]

من المتوقع أن يؤدي التخفيض الجمركي على الواردات إلى زيادة حجم الإستهلاك العائلي و هذا ما من شانه أن يؤدي إلى توسع وعاء الضرائب على الإستهلاك ، الأمر الذي يحسن الوضع الموازي ، و يقلص من تبعية إيرادات الميزانية للجباية النفطية.

يؤدي تحرير التجارة من خلال هذه الإتفاقية إلى زيادة كل من الصادرات و الواردات و تتوقف المحصلة النهائية على قدرة السياسة الإقتصادية على تأهيل الإقتصاد حتى يتم التحرير النهائي للتجارة .

إلا أن فتح الأسواق الجزائرية أمام الصادرات الصناعية و الأوروبية سيؤدي إلى تقليص بعص الصناعات و بالذات تلك التي تتمتع بالحماية ، أما الصناعات القادرة على زيادة صادراتها سوف تستفيد من هذه المشاركة.

هذا الإتفاق لا يشكل عائقا أمام الإبقاء أو إقامة إتحاد جمركي أو منطقة التبادل الحر من قبل إحدى الطرفين من أطراف أخرى على ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص بإتفاق الشراكة ، و في إطار هذه الإتفاقية ، تلغى التقييدات الكليةو الإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات و الواردات في المبادلات بين الجزائر و المجموعة الأوروبية عند بدء سريان هذا الإتفاق .

[1] كرفي مباركة ، شعبان شاوش مهدي ، غزالي محمد ، سماحي عبد القادر نبيل ، " **الشراكة الأورومتوسطية الجزائر (دراسة حالة)** ، مرجع سبق ذكره ص 19.

لا يتم إدخال أي حق جمركي جديد عند الإستيراد أو التصدير أو أي رسم أو أثر مماثل على المبادلات بين المجموعة و الجزائر و لا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سيريان الإتفاق عند إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، فإن الحقوق التي تطبق على وارداتها من المجموعة الاوروبية ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الإنظمام و إذا أجري تخفيض على الجميع بعد الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة [1].

بالنسبة للمنتجات الصناعية و يتعلق الأمر بالمنتجات التي تكون منشأها المجموعة و الجزائر و الخاصة بالفصول من 25 إلى 27 من المجدولة المشتركة الإتحاد الاوروبي و التعريفة الجمركية الجزائرية على المنتجات المشار إليها.

المطلب الثالث : الجزائر و الإتحاد المغاربي .

أصبح الإتحاد ضرورة للتخفيف من تكاليف التحولات الإقتصادية المحلية و الإقليمية و الدولية بإستغلال الإمكانيات المعطلة و الإستفادة من الفرص الضائعة عن طريق بناء إتحاد المغرب العربي ، و إنشاء تكتل حقيقي يقوم على المصالح المشتركة و المؤسسات لضمان السيادة الإقتصادية.

إلا أن القمة المغربية التي جمعت بين القادة المغاربة في الجزائر بتاريخ 10 جوان 1988 بمشاركة الحسن الثاني ملك المغرب ، إعتبرته إعلانا رسميا عن ميلاد مرحلة جديدة من العلاقات المغاربية عامة و المغربية الجزائرية خاصة التي تم خلالها إصدار بيان زرالدة الذي عبر عن رغبة القادة المغاربة في إقامة إتحاد مغاربي يمهد لتحقيق نوع من التكامل الإقتصادي بين دوله ، و كان ذلك بداية العمل على تشكيل لجنة مختصة في سبل و كيفية تحقيق ذلك.

و قد تم إعتماد وثيقة إتحاد المغرب العربي التي تهدف إلى تكوين فضاء شاسع للإنتاج و التبادل و تنقل الخبرات و الخدمات

1تشام فاروق ، " **أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الإستثمار" ، دراسة حالة الجزائر** ، " الندوة الدولية " ، " **التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية** " ، مطبق 2004 ، ص 190.

و المواطنين و ذلك بتاريخ 17 فيفري 1989 بمراكش ، و قد حددت لهذا الإتحاد ثلاث مراحل [1] :

1/- إنشاء منطقة حر للتبادل.

2/- إنشاء إتحاد جمركي.

3/- إنشاء سوق مستقلة.

فإنطلقت عملية البناء للإتحاد بصورة محتشمة رغم كونها تشكل محاولة ذات بعد إقتصادي ، إجتماعي و سياسي لتحقيق تجربة إقليمية تتبوأ مكانة خاصة في مواجهة التحديات الراهنة و لا زالت حبرا على ورق .

المطلب الرابع : التكامل الإقتصادي العربي .

أولا/- مفهوم التكامل الإقتصادي العربي : إن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن إدماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة و المتنافسة حيث لا تقتصر عملية التكامل الاقتصادي على القطاعاتالاقتصادية المتكاملة فقط بل تشمل كذلك القطاعات الاقتصادية المتنافسة .

أما التكامل الاقتصادي العربي فقد نشأ رسميا في أعقاب الحرب العالمية الثانية تعبيرا عن إرادة سياسية قومية و انسجاما مع حملة من الظروف الموضوعية المؤثرة، و نعرف التكامل الاقتصادي العربي على أنه العملية التاريخية طويلة المدى التي

[1] براهيمي نبيل ، " **آثار إنظمام الجزائر إلى OMCوضرورة التأهيل الإقتصادي** " ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية ـــ، تخصص : تجارة دولية ، جامعة عنابة ، 2004 ، ص 41 .

[2] مرسي فؤاد ، " **دراسة مقارنة التكامل الإقتصادي العربي** " ، مجلس الوحدة الإقتصادية ، الأمانة العامة عمان 1983 ، ص 5.

تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية منسجمة و متطورة في البلدان العربية التي تجتهد في تطوير القوى الإنتاجية الوطنية لنيل التحرر الاقتصادي من السيطرة الأجنبية. [1]

ثانيا /– تكامل الاقتصادي مع البلدان العربية : يعتبر التكامل الاقتصادي للجزائر مع البلدان العربية أحد أهم عوامل المواجهة للتحديات الناجمة عن انضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وذلك لعدة اعتبارات أهمها الانتماء الجغرافي والحضاري والمصير المشترك ، إضافة إلى توفر مقومات التكامل مع هذه البلدان[2].

إن فكرة التكامل الاقتصادي العربي تعتبر قديمة نسبيا بالمقارنة مع الكيانات الاقتصادية الكبرى التي ظهرت حديثافقد عقد في إطار الجامعة العربية ما يسمى بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي سنة 1950والتي انبثق عنها المجلسالاقتصادي والاجتماعي العربي ، و لم ينشط هذا التعاون إلا بعد سنة 1964 حيث عقدت ثلاث اتفاقيات و لم يتم تطبيقها وهي :

- إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1957 وتطبيقها بصورة تدريجية.
- إنشاء الصندوق العربي للانتماء الاقتصادي والاجتماعي بهدف تحقيق التكامل المالي.
- إنشاء صندوق النقد العربي بهدف تحقيق التكامل النقدي.

و لتحقيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1964، وبلغ عدد أعضائه وقتئذ 14 دولة فقط، وفي نفس السنة أصدر قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة، وانضم إليها عند الإنشاء أربع دول فقط هي : مصر والعراق وسوريا والأردن، وقد نجحت هذه الدول كمرحلة أولى في إنشاء منطقة تجارة حرة بينها مع بداية سنة 1971 على أمل الانتقال بها إلى اتحاد جمركي ثم الوصول إلى السوق المشتركة المرجوة، ولكن شيئا من ذلك لم يتم.

---

[1] مرسي فؤاد ، " **دراسة مقارنة التكامل الإقتصادي العربي** " مرجع سبق ذكره ، ص 5.

وعند انعقاد مؤتمر القمة العربي بالقاهرة في يونيو 1996 أكد المؤتمرون على ضرورة الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية ، مع وضع جدول زمني محدد للتنفيذ ، وكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالإنشاء والمتابعة.

وبالرغم مما يتوفر عليها الوطن العربي من طاقات بشرية ومادية هائلة تعتبر مقومات حقيقية للتكامل الاقتصادي، حيث يتربع على مساحة 14 مليون كلم2 منها مليونين صالحة للزراعة، ويضم أكثر من 250 مليون مستهلك، ويوفر 25 % من الإنتاج العالمي للنفط ويختزن 60 % من الاحتياطي العالمي له ، كما ينتج 11 % من الإنتاج العالمي للغاز ويمتلك 22,5 % من احتياطيه العالمي ، بالرغم من كل هذه العوامل فإن التعاون الاقتصادي العربي لا يزال ضعيفا للغاية، فعلى

سبيل المثال بلغت نسبة الصادرات العربية البينية حوالي 9 % من إجمالي الصادرات العربية إلى الخارج سنة 1996 ثم ارتفعت إلى حوالي 11 % سنة 1998 ، بينما بلغت نسبة الواردات العربية البينية 8,7 % من إجمالي الواردات العربية من الخارج سنة 1996 ثم انخفضت هذه النسبة إلى 8,5 %سنة 1998 .[1]

كما أن الاستثمارات العربية البينية ضعيفة جدا مقارنة بإجمالي الاستثمارات العربية بالخارج، حيث بلغ مجموع رؤوس الأموال في المشروعات العربية المشتركة في الوطن العربي 26 مليار دولار إلى نهاية سنة 1992 ، بينما بلغ مجموع رؤوس الأموال العربية الموظفة خارج الوطن العربي إلى تلك السنة نحو 670 مليار دولار.[2]

و تجدر الإشارة الى أنه خلال السنتين الأخيرتين انضم العديد من البلدان العربية إلى منطقة التجارة العربية الحرة التي تقرر استكمال إنشائها في سنة 2010 مع تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 10 % سنويا، للوصول إلى السوق العربية المشتركة، و لم لا الاتحاد الاقتصادي العربي والذي يوفر حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة إضافة إلى السلع

[1] التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 1999 ، نقلا عن مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، العدد الثالث ، السنة التاسعة ، سبتمبر 2001 ، ص 22.

[2] د: عاطف السيد ، " **الجات و العالم العربي** "، مطبعة رمضان و أولاده ، الإسكندرية ، 1999 ، ص14

والخدمات بين أرجاء الوطن العربي، كما أن الجزائر قررت أخيرا الانضمام إلى هذه المنطقة الحرة مع بداية سنة 2002 بعد تحفظ على بعض بنود الاتفاقية لمدة سنتين.

في حالة تحقيق ذلك فإننا نرى أن انضمام الجزائر لهذا التكامل سوف يحقق لها مايلي :

-توفر رؤوس أموال عربية خاصة من الدول الخليجية لدعم مشاريع التنمية والإنعاش الاقتصادي ، وهو النقص الذي تغطيه الجزائر عادة بالاستدانة من المؤسسات المالية الغربية.

- حرية تنقل اليد العاملة سوف يوفر للجزائر مناصب عمل لأبنائها ، خاصة في تلك البلدان العربية التي عادة ما تستعين بالعمالة الآسيوية وبأعداد كبيرة ، وهو ما قد يساهم في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر، و في تخفيض نسب الهجرة إلى البلدان الغربية وما ينتج عنها من سلبيات.

-إن انتماء البلدان العربية إلى مجموعة البلدان النامية يجعلها لا تختلف عن بعضها كثيرا في مستويات التنمية ، وهو ما يحقق للجزائر علاقات تجارية متكافئة مع أي دولة من هذه الدول.

- إذا كانت المادة 12 من اتفاقية الغات تمنح استثناء للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها بوضع قيود كمية مناسبة على وارداتها ، وإذا كانت الجزائر كثيرا ما عانت من هذا العجز خاصة في السنوات الأخيرة باستثناء سنة 2000 التي تميزت بارتفاع أسعار النفط، وإذا كانت الجزائر تعاني من تبعية غذائية كبيرة للخارج ، فإن مجموع هذه العوامل تسمح للجزائر بمنح أفضلية للمنتجات الغذائية العربية على حساب الأوروبية أو الأمريكية إذا كان هناك فارق في التكلفة .

خلاصة :

أمام الجزائر خيارات متاحة كثيرة ، لتنمية إقتصادها ، و بالتالي ، رفع من نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات ، حيث أن الجزائر تتوفر على عدة مقومات ، كالسياحة ، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و لتحقيق النمو الإقتصادي ، لابد من توفر إدارة حكومية سليمة و نزيهة و على درجة عالية من الكفاءة بما يسمح بترسيخ مبادئ الحكومة الرشيدة و جودة المؤسسات ، إضافة إلى العمل على زيادة مهارات العاملين ، كما أن هناك خيارات دولية مبنية أساسا على التكتلات الإقتصادية.

الفصل الثالث

الفلاحة كبديل للمحروقات في الاقتصاد الجزائري

تمهيد :

يعد قطاع الفلاحة من بين أهم أقسام النشاط الإقتصادي ، فهو المصدر الأساسي للغذاء ، و إشباع العديد من الرغبات الإستهلاكية.

فالجزائر تزخر بتنوع هائل في الموارد الجغرافية و المناخية ، تجعل من القطاع الفلاحي أكثر تباينا في منتجاته ، و تمنح مرونة أكبر لإدارة التخطيط في رسم السياسات و وضع البرامج التي تتوافق مع و القطاعات الإقتصادية الأخرى ، كل هذا يؤهل قطاع الفلاحة بالجزائر لإحتلال مركز ذو أهمية إستراتيجية .

فالجزائر منذ الإستقلال تسعى إلى تنمية القطاع الفلاحي من خلال السياسات التي طبقها من أهمها : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، برامج التجديد الفلاحي ... إلخ .

و قد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الاول : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الثاني :مساهمة القطاع الفلاحي في مؤشرات الإقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث : مشاكل القطاع الفلاحي و الحلول المقترحة للنهوض به .

المبحث الأول : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر .

يتمتع القطاع الفلاحي في الجزائر ، بعدة مزايا و مؤهلات هذا ما يجعله يساهم بشكل كبير في الإقتصاد الجزائري

المطلب الأول : مؤهلات القطاع الفلاحي في الجزائر .

أولا : الإمكانيات و الفرص المتاحة : تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة ، من حيث الموقع إضافة لإمتلاكها لعدة موارد مائية و ، أرضية و بشرية و مالية مكنتها من إحتلال موقعا مرموقا ، من حيث تحقيق الإكتفاء الذاتي للغذاء و التصدير و أهم هذه الموارد ما يلي :

1/– الموارد المائية : يمكن تقسيمها حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية توجز في الآتي :

أ/–الموارد المطرية : بالرغم من أن مياه الأمطار هي أصل الموارد المائية إلا أن نصيب الجزائر منها قليل مقارنة بدول الضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط حيث تستقبل هذه الأخيرة ما لا يقل عن 500 مم في السنة ، مقارنة بالجزائر التي تستقبل من هذه المياه بين 200 مم في السنة على ساحل البحر و أقل من 100 مم في السنة بشمال الصحراء .

إن الجزائر تستقبل سنويا من مصدر المياه المطرية حوالي 65 م3 في المتوسط على مساحة تقدر ب 237 مليون هكتار ، و هي كمية قليلة بالإضافة إلى نمط سقوط الأمطار بالجزائر .

و مع كل ذلك فإن مياه الامطار في الجزائر تضيع إما بتسربها أو تبخرها ، فمعدل الخسارة يقدر ب% 59 مما يسقط على التراب الوطني و من نسبة 41% الباقية نجد سوى جزء قليلا يستعمل لأغراض فلاحية ، صناعية و منزلية و الباقي يضيع في البحر .

ب/– الموارد السطحية : تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود ، المحاجر المائية و الأنهار و تقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م3 و 13.5 مليار م3 في السنة ، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمالإلى الجنوب و من الشرق إلى الغرب تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية .

ج/– الموارد الجوفية : تتجدد الموارد الجوفية سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض ، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية قدر ب 75% تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى .

أما في الصحراء ، فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا ، خاصة في الصحراء الوسطى ، و التي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية. .

2/– الموارد الأرضية : للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار ، ولدى الجزائر إمكانية حقيقية لزيادة المساحة الصالحة للزراعة ، حيث شهدت إرتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى .

3/– الموارد البشرية : من خلال وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، يتضح أن ، متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 2.325 مليون عامل ، و تراوحت اليد العاملة ما بين ، 1.633 مليون عامل ، و 3.152 مليون عامل ، حيث شهدت إرتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى و قدرت الزيادة ب 1.519 مليون عامل .

4/– الموارد الرأسمالية : يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة 'الفاو' بالثروة الحيوانية ، الأشجار المزروعة و المكننة ، و التجهيزات الفلاحية ، و نفقات تحسين الأراضي ، و الهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني.

المطلب الثاني : أهمية القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري.

برزت أهمية القطاع الفلاحي الجزائري في الآتي :

1/- يعتبر القطاع الفلاحي مصدرا رئيسيا لرأس المال ، لدفع عجلة التنمية الإقتصادية ، حيث أن زيادة التكوين الرأسمالية يحفز الإستثمار في الأنشطة المختلفة في الإقتصاد الوطني.

2/- تتركز في قطاع الفلاحة في الجزائر يد عاملة كثيفة ، لهذا يعتبر من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة ، في تشغيل اليد العاملة ، و الحد من البطالة ، و يشتغل في هذا القطاع حوالي 1.2 مليون عامل ، إلا أن الجزائر لا تزال تعاني الكثير من النقص في اليد العاملة المؤهلة التي تواكب سرعة التغيرات التي يعرفها هذا القطاع .

3/- للقطاع الفلاحي دور كبير في تدعيم القطاع الصناعي نأخذ على سبيل المثال:توفير القطن لصناعة الملابس ، الطماطم لصناعة الطماطم المصبرة.

4/- يساهم القطاع الفلاحي في إنعاش قطاع التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات من المنتجات الفلاحية و هذا ما يؤدي إلى جلب العملة الصعبة ، و التي تدخل الدولة في تحقيق القطاع الفلاحي فائضا و تؤدي العملة دور تمويلي في تنمية الإقتصاد الوطني ، و في المقابل ، فإن هذا سيؤدي إلى تقليل الواردات الغذائية خصوصا إذا كان هذا القطاع مزدهر و يحقق الإكتفاء الذاتي في الوطن.

5/- كما يساهم القطاع الفلاحي في دعم قطاع النقل و المواصلات ، حيث تنتقل مختلف المنتجاتالمنتجات الفلاحية بوسائل نقل متنوعة من أماكن إنتاجها إلى أماكن توزيعها و بيعها ، مما يؤدي إلى إزدهار قطاع النقل و تطوره.

6/- إن الإهتمام بقطاع النقل في الجزائر من شأنه المساهمة بفعالية في توفير الموارد الغذائية اللآزمة للسكان و بالتالي تحقيق الإكتفاء الذاتي ، و في المقابل ، فإن إهمال القطاع يؤدي إلى المجاعة ، و يهدد آفاق التنمية الإقتصادية الشاملة في الوطن.

المطلب الثالث : السياسة الفلاحية في الجزائر.

أولا : مرحلة تجسيد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية :

في سنة 2000 ، إنتهجت الجزائر سياسة تنموية جديدة تفتح المجال لتمويل و دعم القطاع الفلاحي و هي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية.

أ/– المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطور و زيادة فعالية القطاع الفلاحي و هو مبني على ، سياسة البرامج المتخصصة و المكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري ، و يرجع ظهور هذه المخططات إلى هشاشة القطاع الفلاحي الذي عانى من التهميش.

ب/– أهدافه : لقد أقر المشرع الجزائري في المادة 07 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 ، المتضمن التوجيه الفلاحي أن المخططات و البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية و الريفية من أدوات التوجيه الفلاحي ، وهذه الأهداف تتمثل في :

-تحسين مستوى الأمن الغذائي.

- إعادة تهيئة المساحة الفلاحية و تأهيلها من جديد .

-ترقية تشجيع الإستثمار الفلاحي الخاص.

-تحسين المنتجات ذات المزايا التعاضدية و الموجهة للتصدير.

-تحسين مستوى المنافسة في الميدان الفلاحي.

-تحرير المبادرات الخاصة في مجال التمويل و تصريف المنتجات.

- تحسين شروط الحياة و المداخيل الفلاحية ، و الإستقرار السكاني ..

-تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة و المسقسة.

-مكافحة التصحر.

- إعادة الإعتبار للأكل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد .

ثانيا : مرحلة تجديد برنامج التجديد الفلاحي و الريفي :

في عام 2008 ، إستحدثت الدولة مخطط وطني مشابه إلا أن هذا الأخير حمل في مضمونه فكرتين رئيسيتين :

-تحديد الإقتصاد الفلاحي. (REA)

-تحديد الإقتصاد الريفي. (RR)

-برنامج تكثيف التنمية البشرية و المشرفين النقنيين.

شرع في تجسيد برامج التجديد الفلاحي و الريفي ، عام 2008 ، من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

و تهدف هذه السياسة إلى تحقيق توافق وطني ، حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية و التماسك الإقتصادي و الإجتماعي و يستند هذا البرنامج الجديد على تحرير الطاقات و المبادرات و عصرنة جهاز الإنتاج.

و من أجل تجسيد كل الأهداف الرامية إلى عصرنة الفلاحة ، سعت الدولة الجزائرية إلى توفير موارد مالية متنوعة تهتم بدعم و تمويل مختلف المشاريع الفلاحية للمستثمرين الفلاحيين و وسعت من نطاق التمويل ليشمل القرض البنكي و التعاضديات الفلاحية و الدعم المالي من قبل الدولة .

ثالثا : آثار الدعم الفلاحي على تحسين مستوى الأمن الغذائي:

عل الفلاحة الجزائرية أن ترفع تحديين كبيرين :

جعل الفلاحة المحرك الرئيسي لنمو إقتصادي شاملو إن تحقيق الأمن الغذائي يعد من أكبر إنشغالات الدولة الجزائرية

المطلب الرابع : مساهمة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري .

أولا : مساهمة االفلاحة في توفير الغذاء : يهدف النشاط الفلاحي إلى توفير المواد الغذائية لتلبةإحتياجات السكان حيث تعتبر الفلاحة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه ، لهذا فإن الإهتمام بتوفير المنتجات الغذائية كليا ،يعتبر عاملا مهما في مجال التنمية الإقتصادية ، و في مجال تحقيق الأمن الغذائي .

و لهذا فإن بناء قاعدة إنتاجية لتوفير الغذاء أصبح أمرا حتميا في ضوء المتغيرات و التحديات الدولية .

و في ضوء هذه الظروف التي أصبح الأمن الغذائي يحتل أهمية خاصة فإنه من الضروري وضع خطط فلاحية متكاملة تؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة ، و مضاعفة المساحات المروية ، و رفع إنتاجية المحاصيل إلى أقصى ما يمكن ، و كذلك الإهتمام بالمصادر الرئيسية ، لإنتاج الغذاء و تنميتها ، و الوصول بها إلى الوضع الأمثل ، أو المقبول في أسرع وقت ممكن ، و ذلك لإجتناب تبعية غذائية للخارج.

ثانيا : تقليص أو سد الفجوة الغذائية : يتحدد حجم الفجوة ، تبعا لكفاءة الفلاحة ، فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا تقلصت الفجوة ، و العكس صحيح .

إذ كلما إنخفض الإنتاج إتسعت الفجوة ، و في هذه الحالة ، يتم اللجوء إلى الإستراد و تقليص هذه الفجوة يتطلب أموالا طائلة بالعملة الصعبة ، و نظرا إلى المعطيات الواقعية من موارد مادية و بشرية و طبيعية ، فإن القطاع الفلاحي الجزائري بوسعه تجاوز هذه الوضعية أو التقليل من حدتها إلى أبعد الحدود ، بشيئ من العزم بالسعي إلى خلق الشروط و الظروف الأساسية بتجاوز عملية تقسيم الزراعة إلى قطاعين ، حديث و تقليدي و العمل على إزالة مظاهر الإقتصاد المعيشي أو القوتي للقضاء على الإستعمال الخاطئ للموارد ، سواء كانت بشرية أو طبيعية ، أو مادية إن الإستتراف المتزايد للموارد المالية من أجل سد الفجوة الغذائية ، سوف يؤدي إلى الدخول في مديونية لا داع لها ، و كان من الممكن الإستفادة بهذه الأموال ، في تغطية بعض االنقائص الأخرى ، مما يساعد على ، رفع القدرة الشرائية للسكان.

و بالنسبة إلى بعض الدول و منها الجزائر ، فقد إتضح خطأ السياسات التي طبقت ، و الممارسات التي أنتهجت تبعا لتلك النقائص في القطاع الزراعي .

ثالثا : المساهمة في تأمين النقد الأجنبي : تمثل الصادرات بصفة عامة المصدر الأساسي لجلب العملة الصعبة ، التي تسمح بتمويل مشاريع التنمية المحلية و تغطية مبالغ الإستيراد ، كما يعتبر التصدير منفذ أساسي للسلع الوطنية ، إذا عجزت السوق الوطنية ، على إستعابها نتيجة الإكتفاء الذاتي و نقص القدرة الشرائية للمواطنين .

فاللجوء إلى إستيراد الموارد الغذائية بشكل كبير ، يكون عبئا ثقيلا على الطاقة الإستيرادية للدولة .بما يحد من إمكانية إستيراد السلع الرأسمالية ، و بصفة خاصة المعدات ، و اللآلات ، و التكنولوجيا التي هي من مكونات الإستثمار الرسمي في قطاع الصناعة .

و الجدير بالذكر أن القطاع الفلاحي ، يعتبر أحد مصادر الحصول على النقد الأجنبي ، و هذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية الفلاحية ، و بالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الفلاحي ، الأمر الذي يؤدي إلى توسع الصادرات و بالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي ، على أن لا يعتمد التصدير على منتج واحد ، أو عدد قليل من المنتجات ، بل يجب تنويع صادرات المنتجات الفلاحية.

رابعا : المساهمة في التشغيل : يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الإقتصادية ، التي تساهم في توفير جزء كبير من مناصب الشغل التي تساهم في التخفيف من حدة البطالة .

كما أن وظيفة العمالة في المجال الفلاحي هامة جدا ، بحيث أنها تظهر على صورتين ، إما العمالة المباشرة ، أي ما يتعلق بالعاملين في الوحدات الفلاحية ، أو ما يتعلق بالعمالة غير المباشرة المتواجدة في الصناعات التحويلية ، للمحاصيل الفلاحية (الفرع الزراعي الغذائي ، صناعة المدخلات الزراعية من العتاد أو الأسمدة)، كما نجد العمالة في هيئات التسويق للموارد الفلاحية و كذا المؤسسات التعليمية الفلاحية و تعتبر الفلاحة خزان العمالة ، بحيث تستطيع القطاعات الإقتصادية الأخرى بإشباع حاجاتها من اليد العاملة.

خامسا : المساهمة في تكوين رأسمال : إن أي دولة تبذل مجهودات من أجل التنمية ، تكون في حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل مشاريع التنمية ، و حتما فإن حاجاتها ستفوق إمكانياتها المالية ، حيث تساعدها عوائد ذلك ، في سد حاجاتها من رأس المال ، و هذا الذي يؤدي إلى الإستغناء على الزراعة ، بل يبقى دورها معتبرا ، في توفير قسط من

رأس المال الضروري لذلك ، و خصوصا في المراحل الأولى للتنمية ، و من جهة أخرى ، يمكن أن يكون القطاع الفلاحي ، مصدر توفير رأسمال و ذلك عن طريق فرض الضرائب على القطاع الفلاحي .

سادسا : المساهمة في توفير الإستهلاكاتالوسيطية للتصنيع : تلعب الفلاحة دورا هاما في توفير المواد الأولية للصناعة في الصناعات الغذائية و صناعة النسيج ، فالقطاع الفلاحي يساهم ، في خلق سوق فلاحية ، تفضل حجم تدفقات الأنتاج الفلاحي و قطاع التسويق يتكفل بتوجيه المحاصيل الزراعية إلى السوق .

المبحث الثاني : مساهمة القطاع الفلاحي في مؤشرات الإقتصاد الجزائري

سجل قطاع الفلاحة تطورا ملوحظا في السنوات الأخيرة ، و ذلك ظاهر من خلال ما قدمته وزارة الفلاحة من إحصائيات حول هذا القطاع .

المطلب الأول : تطور الإنتاج الفلاحي من 2000 إلى 2014 .

أولا : الإنتاج الفلاحي من 2000 إلى 2014 : إستطاعت الجزائر خلال الفترة 2000-2014 ، أن تحقق زيادات سنوية في العديد من المنتوجات الفلاحية نوضحها من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (1): تطور إنتاج الفلاحي في الجزائر من 2000 إلى غاية 2014

	2000	2004	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الحبوب	9.3	40.3	35.2	15.3	61.2	45.6	42.5	51.37	49.12	34.35
الخضروات	33.1	54.8	55.2	60.7	72.9	86.4	95.7	104.2	118.6	122.9
الفواكه	4.3	5.9	6.9	7.00	8.4	7.9	11.1	10.87	12.03	12.69
الزيتون	2.2	4.7	2.1	2.5	4.8	3.1	6.1	2.48	4.03	2.74
التمور	3.7	4.43	5.3	5.5	6.00	6.4	7.2	7.8	8.4	9.3
اللحوم	4.4	4.9	5.8	6.3	5.6	6.6	7.6	6.00	6.6	8.1
الحليب 10^6لتر	1.6	1.9	2.1	2.2	2.4	2.6	2.9	3.1	3.4	3.6

المصدر:بالاعتمادعلى:

-الديوان الوطني لاحصائياتons، حوصلة احصائية من 1962 الى 2011،جوان 2013،ص ص 138-139.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية، المجلد 35،الخرطوم،2015،ص ص 75-77.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن كمية إنتاج الحبوب إرتفعت منذ سنة 2000 مع بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA من 9.3 مليون قنطار إلى 40.3 مليون قنطار سنة 2004 و ذلك بنسبة تقدر ب 333.3 % و في سنة 2008 إنخفض إنتاج الحبوب إلى 15.3 مليون قنطار ، وعرف إرتفاعا في سنة 2009 ، لكنها إنخفضت حتى وصلت إلى 34.5 مليون قنطار سنة 2014 و ذلك بنسبة تقدر ب 43.87. %

أما إنتاج الخضر فقد إرتفع من 33.1 مليون قنطار سنة 2000 إلى 54.8 مليون قنطار سنة 2004 ، كما أنها إرتفعت في 2011 بنسبة 74.6% ، إلا إنخفضت في سنة 2014.

إرتفع إنتاج الفواكه في سنة 2000 و 2009 ، و إنخفضت في 2010 بعدما كانت 5.95% ، أما التمور فقد عرفتزيادة في 2014 مقارنة ب 2009 ، أما الزيتون فقد شهد إرتفاعا من 2000 ، إلا أنه عرف إنخفاضا في 2007 و تكرر هذا الإنخفاض في 2014 بنسبة تقدر ب 55.08% .

و إنتاج اللحوم عرف تطورا منذ 2000 حيث إرتفع وذلك الإرتفاع راجع إلى تشجيع الإنتاج الحيواني ، إلا أنه شهد إنخفاضاإبتداءا من 2014 ، أما الحليب فقد عرف إنتاجه تطورا من 2000 إلى 2014 ، و ذلك بسبب الدعم المكثف الذي أولته الدولة لإنتاج الحليب .

ثانيا : تطور الصادرات و الواردات من المنتجات الفلاحية من 2000 إلى 2014 : تسعى الجزائر إلى تخفيض وارداتهامن المنتوجات الفلاحية و الإعتماد على الإنتاج المحلي و ذلك ما يبينه الجدول الموالي :

الجدول (2) : تطور الصادرات و الواردات من المنتجات الفلاحية من 2000 إلى 2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات الفلاحية	111.23	151.85	126	135	154	164	165	181
الواردات الفلاحية	2778.21	3024.08	3441	3561	4773	4539	4677	5277
العجز	2666.98	2872.23	3315	3426	4619	4375	4512	5096

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات الفلاحية	302.54	208.51	315	208.51	840.03	568.51	772.54
الواردات الفلاحية	9242.16	7252.07	6058	7826.71	11244.49	17517.58	19409.38
العجز	8939.62	7043.56	5743	7618.20	10404.5	16949.07	18636.84

المصدر: بالإعتماد على:

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 29، ص 131، المجلد رقم 31، ص ص 133-134،المجلد رقم 35، ص ص 117-196، الخرطوم ، السودان.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الميزان الفلاحي الجزائري يعاني من عجز مزمن ، و الأسوء من ذلك أن العجز متزايد عبر السنوات ، إذا إرتفع هذا العجز من 2666.2 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 4619 مليون دولار سنة 2004 ، وصولا إلى 7618.20 مليون دولار سنة 2011 و ذلك بنسبة زيادة تقدر ب 73.20 % خلال الفترة 2000-2004 ، و بنسبة 74.12% خلال الفترة 2005 -2011 و يمثل هذا العجز حوالي 10.36 % من إجمالي الصادرات كما يمثل في ذات الوقت 16.10% من إجمالي الواردات الجزائرية.

و تستمر الزيادة في نسبة العجز من الفترة الممتدة من 2011- 2014 حيث قدرت ب 18636.84 سنة 2014 مقارنة بما كانت عليه في 2011 هذا مما سبب عجز كبير في الميزان الفلاحي الجزائري.

و نلاحظ أنه بلغت الواردات الفلاحية خلال الفترة الممتدة من 2000 -2011 ما يقارب 23.23% و هي نسبة مرتفعة هذا يمكننا من الإشارة إلى أن الواردات الغذائية تتمثل معظمها في سلع فلاحية التي تستوردها الجزائر ، فخلالمتوسط الفترة 2007-2011 مثلا بلغت نسبة الواردات الغذائية حوالي 73.68% من قيمة الواردات الفلاحية.

فما يخص الفترة الممتدة من 2011-2014 سجلنا إرتفاع في نسبة إستراد المنتجات الفلاحية حيث كانت تقدر في 2011 ب 7826.71 مليون دولار و في 2014 قدرت ب 19409.38 مليون دولار .

أما فيما يخص الصادرات الفلاحية خلال الفترة 2000-2014 إرتفعت بنسبة ضئيلة جدا حيث تراوحت بين 0.28% و 1.22% و هذه النسبة لا تمثل شيئا أمام ما تطمح إليه البرامج التنمية الفلاحية المطبقة ، من تشجيع و ترقية للصادرات و تقليص حجم الواردات .

المطلب الثاني : تطور الإنتاج الفلاحي من (2015-2017) .

أولا: تطورالإنتاج الفلاحي من (2015-2016) إلى (2016-2017) : يوضح الجدول الآتي إحصائيات حول إنتاج السلع الفلاحية من (2015-2016) إلى (2016-2017) :

الجدول (3) : تطور إنتاج السلع الفلاحية في الجزائر من (2015-2016) إلى (2016-2017)

	2016-2015	2017-2016
حبوب	34	35
خضروات	4.820	5
فواكه	131315	11
تمور	990	1.1
زيتون	2.5	390
لحوم	500	550
حليب 10^6لتر	6	10

المصدر:إعداد الطالبة بالإعتماد على:

-إحصائيات وحصائل، وزارة التجارة ، www.commerce.gov.dz، اطلع عليه يوم 2018/06/02.

نلاحظ من خلال الجدول (3) أن نسبة إنتاج الحبوب قد عرفت زيادة معتبرة مقدرة ب 35 مليون قنطار مقابل 34 مليون قنطار في 2015 و هذا راجع إلى تطبيق الجزائر لسياسة التنمية الفلاحية و تشجيع الإنتاج المحلي .

و فيما يخص الخضروات فقد عرفت هي الأخرى زيادة بنسبة مليون قنطار خلال 2016 ، أما بالنسبة للفواكه و التمور شهدت زيادة نتيجة الدعم المقدم من طرف الدولة في هذا النوع من الإنتاج.

أما بالنسبة للزيتون فقد عرف تراجعا ملحوظا حيث سجل في 2015 ما يقدر ب 2.5 مليون طن مقابل 390 ألف طن في 2016 نتيجة الظروف الطبيعية و الغير المتوقعة التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة.

أما اللحوم و الحليب فقد شهدت تطورا خلال السنوات الأخيرة نتيجة إيلاء الدولة إهتماما أكبر لهذين الموردين الغذائيين مثلا زيادة عدد المواشي.

ثانيا : تطور حجم الصادرات و الواردات الجزائرية من (2015-2016) إلى (2016-2017) .

الجدول(4) صادرات و واردات الجزائر في القطاع الفلاحي من (2015-2016) إلى (2016-2017).

السنوات	2016-2015	2017-2016
الصادرات الفلاحية	43	42
الواردات الفلاحية	1.24	1.51
العجز	41.76	40.46

المصدر: من إعداد الطالبة: بالإعتماد على:

-إحصائيات و حصائل، وزارة التجارة،www.commerce.go، أطلع عليه يوم 2018/06/02.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ ما يلي:

قد إرتفعت واردات المنتجات الغذائية إلى 1.51 مليار دولار (مقابل 1.24 مليار دولار) ، مقابل إنخفاض في صادرات السلع الغذائية ب 42 مليون دولار (مقابل 43 مليون دولار) .

عرف الميزان الفلاحي إنخفاضا قدر ب 1.27% حيث قدر العجز ب 41.76 مليون دولار سنة 2015 مقابل 40.49 مليون دولار في 2016 .

المطلب الثالث: تحليل مساهمة القطاع الفلاحي في مؤشرات الإقتصاد الجزائري.

سجل القطاع الفلاحي فائضا في بعض المواد التي تسمح لها بالتموقع في السوق الدولية على غرار التمور و زيت الزيتون و البقول و البطاطا و الفاكهة".و أن الاصلاحات التي بوشرت خلال العشريتين الماضيتين في إطار مختلف البرامج الخماسية الرامية لبعث النمو الاقتصادي سمحت للقطاع بتحقيق نتائج "جد مشجعة".ولدى تقديمه لحصيلة انجاز القطاع منذ 2000 إلى سنة 2016 حيث أن انتاج الحبوب انتقل من 9ر3 مليون قنطار في 2000 إلى 34ر3 مليون قنطار في 2016 أي زيادة بنسبة 268%.و انتقل الانتاج الوطني للقمح الصلب من 4ر86 إلى 19ر3 مليون قنطار (+298%) مقابل ارتفاع بنسبة % بالنسبة للقمح اللين الذي انتقل من 2ر7 إلى 5ر02 مليون قنطار.و بخصوص الطماطم الموجهة للتحويل الصناعي فان انتاجها انتقل من 4ر7 إلى 12ر3 مليون قنطار (+160%) بينما انتقل انتاج البقوليات من 33ر08 إلى 131ر03 مليون قنطار .

أما انتاج البطاطا فقد انتقل من 12ر07 إلى 47ر8 مليون قنطار خلال الفترتين المقارنتين في حين سجلت التمور ارتفاعا بنسبة 182% منتقلة من 3ر6 إلى 10ر2 مليون قنطار..

كما سجلت اللحوم زيادة في انتاجها منتقلة من 2ر5 إلى 5ر3 مليون قنطار (+114%) في حين بلغت اللحوم البيضاء 5ر1 مليون قنطار في 2016 مقابل 1ر9 مليون قنطار سنة 2000.و بلغ انتاج الحليب 3ر5 لتر في 2016 مقابل 1ر5 مليون لتر سنة 2000 (+127 .(%

و قيمة الانتاج الفلاحي بلغت أكثر من 3000 مليار دج سنة 2016 أي ما يعادل نحو 30 مليار دولار مقابل 359 مليار دج (5 مليار دولار) سنة 2000 أي مساهمة هامة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام بنسبة 12% مقابل 8 %سنة 2000 .

و القطاع يشغل 1ر24 مليون عام دائم فضلا عن ادماج الشباب الحائزين على شهادات في القطاع و انشاء 22.253 مؤسسة مصغرة في فرع دعم المستثمرات الفلاحية.

و من بين التحديات التي يتعين على قطاع الفلاحة رفعها هناك ضمان زيادة ملموسة للإنتاج الوطني و تثمينه الأمثل عن طريق التعبئة العقلانية للوسائل المتوفرة" و استهداف الفروع الاستراتيجية قصد الاستجابة لحاجيات السكان الغذائية و تقليص الاستيراد تدريجيا و تشجيع التصدير."

و يجب دعم سياسة فلاحية دائمة و تقليص اختلال الميزان التجاري للمنتوجات الفلاحية الأساسية و المساهمة في التنويع الاقتصادي .

و يتعلق الأمر كذلك بترقية الأعمال الموجهة لسكان الريف و المحافظة على الموارد الطبيعية و تثمينها و التطوير و التنمية المستدامين لنشاطات الصيد البحري و تربية المائيات.

و في هذا الإطار, أن استراتيجية الوزارة تهدف إلى الاستجابة لتحدي الأمن الغذائي بواسطة "نموذج فلاحي جديد يتمحور أساسا حول الاستثمار الخاص كمحرك جديد للنمو الفلاحي لاسيما في إطار الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و بين الخاص و الخاص". كما يعتمد هذا النموذج على تطوير متزايد للفروع الاستراتيجية بما في ذلك الحبوب و الحليب والأعلاف و اللحوم.

و ترتكز كذلك على السقي بنظام مقتصد للمياه و الإدماج الفلاحي الصناعي و تعزيز أنظمة الضبط واستخلاف استيراد الكميات الكبيرة لبعض المنتوجات و تشجيع تصدير المواد الفلاحية و الزراعة الغذائية بشكل يسمح بتنويع الموارد المالية الخارجية.

و في هذا السياق, يجب على المتعاملين الاقتصاديين اغتنام الفرصة المتاحة بموجب القرار الأخير للحكومة المتمثل في منع استيراد 851 منتوج بما فيه 400 منتوج فلاحي. كما أشار إلى تنفيذ برنامج آخر يتضمن إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة بهدف زيادة القدرة العقارية المنتجة التي ستنتقل على المدى المتوسط من 8,5 مليون هكتار إلى 9 مليون هكتار.

و في نفس السياق أن 853.300 هكتار خصصت لفائدة 19.875 صاحب امتياز حيث ستوجه 520.000 هكتار (61 % من المساحة الإجمالية) لفائدة 1.532 مستثمر حامل مشاريع هيكلية و متكاملة في الفروع الاستراتيجية بقيمة استثمار تقدر بـــ 700 مليار دج.

و بخصوص آفاق القطاع على المدى المتوسط, إن مخطط التطوير المحدد يعتمد على محاور مختلفة على غرار توسيع المساحات المسقية و تطوير الميكانيك و تقليص فترات البور.

كما أن حجم الانتاج في الفروع الأساسية سيستمر في النمو في آفاق 2022 (53 مليون قنطار حبوب و 69ر5 مليون قنطار بطاطا و 11 مليون قنطار تمور و 6ر3 مليون قنطار لحوم حمراء و 6ر7 مليون قنطار لحوم بيضاء و 4ر8 مليار لتر من الحليب الطازج.

و عليه لابد من , دعوة المتعاملون إلى مرافقة من الدولة قصد مساعدتهم في التصدير لاسيما فيما يتعلق بـــ "المنتجات المحلية" و إنشاء مخبر وطني لضمان مطابقة المنتجات الموجهة للتصدير .

المبحث الثالث : مشاكل و الحلول المقترحة للنهوض به .

يعاني القطاع الفلاحي من عدة مشاكل و معوقات تحد من تطوره ، و قد ساهمت الدولة في تطويره من خلال الدعم المقدم لهذا القطاع .

المطلب الأول : المشاكل و المعوقات التي تواجه القطاع الفلاحة ..

أولا : مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد الطبيعية و الأرضية : تنحصر هذه المحددات التي تقف عائقا أمام تطور الفلاحة في مجال الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية المتاحة ، و المساحات المزروعة و المياه المتاحة و تعتبر كل ، من الموارد الأرضية و المائية ، بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية الفلاحية .بمفهومها التقليدي ، أو المستدام ، غير أن بعض الممارسات البشرية غير الرشيدة و المرتبطة بالفلاحة و غيرها من الأنشطة التي يمارسها الإنسان ، أدتإلى التدهور الكمي و النوعي لهذين الموردين الأمر الذي إنعكس سلبا على الإنتاج و الإنتاجية ، بحيث أصبحت نادرة ، و تمثل عائقا أمام تطور الفلاحة و رفع قدرتها الإنتاجية .

تحتل الجزائر بالفعل على الخارطة رقعة معتبرة، غير أن الأرض الصالحة للزراعة محدودة جدا؛ حوالي 8 ملايين هكتار صالحة للزراعة، أي)3.3 من المساحة الكلية) من أجل مساحة مخصصة للزراعة تقدر بـــأكثر من 40 مليون هكتار.أما الغابات فتمثل أقل من 4 ملايين هكتار (أي بنسبة تشجير شمال الجزائر قريبة من 11) وتحتل باقي المساحات أكثر من 30 مليون هكتار، حيث تبدو الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة جد محدودة في المجال الجغرافي الجزائري .

كما استنفدت الحدود الزراعية الممكنة، وتوسعت أراضي مزروعة خارج الإمكانات التي تسمح بها طبيعة التربة و ظروف المناخ (حبوب على تخوم السهوب مثلا) .

ثانيا : مشاكل و معوقات تكنولوجية : تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الفلاحة ، عاملا أساسيا في تحديد ، معدل الإنتاج و الإنتاجية ، و يعود إنخفاض الإنتاجية بالجزائر إلى إعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة ، و تقليدية كالعمل اليدوي الإنساني أو الحيواني و رغم توسع إستفادة القطاع الزراعي من الكثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالجرارات و الحاصدات و اللآلات المختلفة و إستخدام الأسمدة ، إلا أن ذلك ليس بالكافي ، كما ينبغي الإشارة ، إلى الإرشاد الزراعي في الجزائر و ضعف ربطه بمراكز البحوث الزراعية .

ثالثا : مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد البشرية و المادية و التنظيمية : حيث ترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الفلاحي كأشخاص ، و تنظيمات من حيث قدراتهم الأدائية ، و إمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال .

رابعا: مشاكل و معوقات إجتماعية : متصل تاريخيا بظروف منبثقة عن عالم الفلاحين الذي عرف مضايقات كثيرة مست طبيعة حياته الريفية : احتلال، عدم استقرار سياسي، استعمار زراعي، كانت دوما عائقا في تكوين وإرساء طبقة فلاحين مرتبطة بالأرض، تمتلك حيازة دائمة لعقار فلاحي، وركام معرفي مكتسب عبر الممارسة المهنية للتقنيات الزراعية. وباستثناء المناطق ذات التأهيل السكاني الحضري، أو المحيط الحضري لبعض المناطق الجبلية أو الواحات-أين تكونت الملكية-والتملك الجماعي، والاستغلال المكثف للأرض و "طرق الحياة" المتصلة بـــ"بالزراعة الرعوية" حيث هيمنت ممارسات فلاحية بصورة كبيرة الجزائر حتى نهاية القرن التاسع عشر، فإن الفلاحة عرفت مشاكل كثيرة عاقت تطورها.

المطلب الثاني : الحلول المقترحة للقطاع الفلاحي.

و يمكن تلخيصها فيما يلي:

1/- يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة ، في تحقيق التنمية الإقتصادية ، إذ له أن يصبح مورد لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي ، من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي ، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي و إستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الفلاحي ، هذا مع ضرورة الإهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات.

2/- ضرورة خلق و توسيع البنوك الريفية و تعاونيات القرض.

3/- ضروروة خلق و توسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين ، من تسويق فائض إنتاجهم ، مع ضرورة الإهتمام بتحسينو تخفيض تكاليف النقل ، و التسويق و التخزين و إلغاء الإحتكار ، و هذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

4/- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية ، و ذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي و ما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة بإعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي.

5/- العمل على تحفيز الإدخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي ، إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية ، و العمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها ، و ذلك من خلال بناء السدود ، و خلق إحتياطي مائي ، و تحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من إستهلاكه و العمل على ربط الإنتاج بالواقعالإجتماعي و ربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي و العمل على زيادة الإستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي و الخدمي للزراعة .

6/- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات و يتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي و تنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية و تصدير الفائض ، و هذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره ، في التنسيق بين القطاعات ، فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع إستهلاكية مصنعة ، و أيضا ضروري لإيصال المواد الإستهلاكية للمستهلك المحلي.

المطلب الثالث : الدعم الفلاحي.

إنتهجت الجزائر سياسة فلاحية تعتمد على الدعم الفلاحي من الدولة ، و ذلك من أجل تحقيق ثلاث أبعاد ، و هي تحقيق الأمن الغذائي ، تحسين و رفع المنتجات الفلاحية.

تميز دعم الدولة للقطاع ، بين التكفل التام بإحتياجاته في مجال الإستغلال و الإستثمار ، و ذلك بين مزارع القطاع العمومي و بين الدعم المباشر ، من خلال أسعار عوامل الإنتاج ، و الدعم غير المباشر ، من خلال معدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية بالنسبة للقطاع الخاص .

أولا : تخفيض نسبة الفوائد على القروض : بدأ العمل بهذا الإجراء بموجب قانون المالية لسنة 1993 الذي نص على تخصيص غلاف مالي بمبلغ مليار دينار جزائري لتحمل نسبة من الفوائد على القروض الفلاحية إزاء البنك قدرها 15.5% للقروض قصيرة الأجل و 17.5 % للقروض متوسطة و طويلة الأجل ، على أن يتحمل الفلاح المقترض نسبة 8% و 6% على الترتيب ، ثم تدعم هذا الإجراء بإعادة جدولة ديون الفلاحين (في جويلية 94 و ماي 97) و تحمل جزء من الفوائد المستحقة عليهم للبنك (بلغت الديون المعادة جدولتها في المرتين 7.6 مليار دج) .

و في إطار تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تم توسيع و تكييف دعم الدولة المالي المباشر للفلاحة من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNDR ليشمل تقديم قروض بدون فوائد.

منح إعانات نهائية للفلاحين الذين يلتزمون بإنجاز برامج و نشاطات تندرج ضمن المحاور التالية:

-تطوير الإنتاج الفلاحي و الإنتاجية في مختلف فروعه.

-تكييف و تحويل أنظمة الإنتاج.

-إستصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الدعم.

2/- إنشاء صناديق متخصصة للدعم : في إيطار السياسة الجديدة لدعم القطاع الفلاحي ، تم إنشاء مجموعة من الصناديق بلغ عددها حتى الآن 9 صناديق متخصصة في دعم مختلف نشاطات فروع الإنتاج الفلاحي تتلقى سنويا أغلفة مالية من ميزانية الدولة ، تقوم بصرفها للمستخدمين كدعم في شكل :

-إعانات بعنوان مساهمة الدولة في في تنمية المردود و الإنتاج الفلاحي ، و تسويقه و و تخزينه و تكييفه و حتى تصديره

-إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية الري الفلاحي و المحافظة على الثروة الحيوانية و النباتية.

-إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تمويل مخازن الأمن الغذائي.

- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في حماية مداخيل الفلاحين .

-إعانات بعنوان مساهمة الدولة في دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في في تخفيض القروض على الفلاحين .

-/الإعانات (الإعفاءات) الجبائية و شبه الجبائية : في إيطار تشغيل الشباب و تشجيعه على إمتهان النشاط الفلاحي ، تستفيد المؤسسات المصغرة و الوحدات الفلاحية المتخصصة (في تربية المواشي ، الدواجن ....) المنشأة من طرف الشباب من تسهيلات جبائية و شبه جبائية خلال مرحلتي التنفيذ و إستغلال المشروع كما يلي :

أ /- خلال مرحلة تنفيذ المشروع : يستفيد أصحاب المشروع من :

-الإعفاء من TVA لشراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع.

-تطبيق المعدل المخفض فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في المشروع.

- الإعفاء على الرسم على نقل الملكية ل 8% على الإكتسابات العقارية .

-الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

-الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و إضافة البناءات.

ب/- خلال مرحلة إستغلال المشروع :

يستفيد المشروع إبتداءا من تاريخ إنطلاق النشاط لمدة تمتد من 3 إلى 6 سنوات (حسب طبيغة المشروع و موقعه) من التسهيلات التالية:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي ، و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني .

-الإستفادة من المعدل المخفض 7% لإشتراكات أصحاب العمل فيما يخص المرتبات المدفوعة لإجراء المؤسسة المصغرة

كما قامت الحكومة أيضا ببعث دعم جديد و المتمثل في إسم " قرض الرفيق" في أوت 2008 ، و تم المصادقة عليه يقانون المالية التكميلي 2008 .

وهو قرض يمنح من طرف البنوك التي تمتلك إتفاقية مع وزارة الفلاحة و التنمية الريفية الجزائرية و هو قرض لمدة سنة واحدة بدون فوائد بحيث تتحملها كليا وزارة الفلاحة و التنمية الريفية يستفاد منه المستغلون الفلاحيون في نظر قانون التوجيه الفلاحي : فلاّحون، مربّون، بشكل فردي أو منظم عن طريق تعاونيات، تجمعات، جمعيات أو فدراليات، وحدات المصالح الفلاحية، مخزّنو المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع.

وهذا القرض يغطي ما يلي:

-إقتناء مواد المكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي (البذور، المشتلات، الأسمدة، المبيدات. (...

- اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية (كل الأنواع) ووسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية.

-اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك "سيربالاك."

-تقوية قدرات الاستغلال الفلاحي:

*تحسين نظام الري (تعبئة وكفاءة استخدام المياه. (

*شراء المعدّات الفلاحية في إطار قرض الإئتمان.

*بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى المستغلات الفلاحية وبناء البيوت البلاستيكية

*إعادة تعمير أو تعمير الإسطبلات .

كل مستفيد من القرض "رفيق"، يسدّد قرضه بعد مهلة سنة، له الحق في الاستفادة من تسديد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، للفوائد والاستفادة من قرض آخر من نفس النوع في السنة الموالية.

كل مستفيد من قرض "رفيق"، لا يسدّد بعد مهلة سنة واحدة، تمدّد له المهلة بستة (06) أشهر في حال تعرّضه لظروف قاهرة، ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة، وإمكانية الحصول على قرض آخر.

البنك الذي يملك اتفاقية يمكنه، بطلب منه، الاستفادة من دعم المصالح التقنية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الخلاصة :

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة ، لتنمية القطاع الفلاحي من خلال المخصصات المالية المخصصة له في إيطار البرامج التنموية و كذلك الجهود المبذولة من قبل وزارة الفلاحة ، و التنمية الريفية ، و ذلك من خلال سياسة التجديد الفلاحي و الريفي لعام 2008 و 2010 ، و التي تهدف إلى تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي، لضمان السيادة الوطنية و التماسك الإجتماعي إلا أن النتائج لم تكن في مستوى الآمال المرجوة ، حيث لا زالت الجزائر تعاني من تبعية للخارج ، و هذا راجع إلى ، ضعف نسبة الإكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية الإستراتيجية ، و يبقى اللجوء إلى للخارج لإسترداد السلع الضرورية لتلبية إحتياجات السكان من الغذاء هو الملجأ التي تأخذ به الجزائر بالرغم من إمكانيات تحقيق الإكتفاء الذاتي في بعض المواد الإستهلاكية الأساسية .

خاتـــــمة

خاتمة عامة:

في ظل التحولات و التطواراتالإقتصادية و الدولية و الإقليمية و المالية التي شهدها العالم و على رأسها الأزمة البترولية الراهنة ، و السعي نحو تحقيق معدلات نمو إقتصادية و تنمية مستدامة ، خاصة من طرف الدول النامية التي تسعى نحو الرقي بإقتصادها و الخروج من التبعية و التخلف ، و ؛لأن معظم إقتصاديات الدول النامية ريعية ، و منها الجزائر ، التي يتميز إقتصادها بالتبعية و الإرتباط بقطاع المحروقات الذي يتميز بتذبذبه في الآجال القصيرة و المتوسطة مما أثر بشكل كبير على مستويات التنمية.

فقد قامت الجزائر بعدة محاولات منذ الإستقلال للتحرر من تبعية إقتصادها لهذا القطاع ، و هذا من خلال مجموعة من المشاريع و البرامج ، لكن كل تلك المحاولات لم تنهض بالإقتصاد الجزائري في ظل تقاطع و تداخل العديد من الاسباب إلا أن الكثير من الرؤى و الإقتراحات من طرف الخبراء و الإقتصاديين كانت تصب في القطاعات الناشئة ، و ذلك لما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات و مقومات عدة و واعدة ، لتكون بديلا إستراتيجيا للبترول في ظل إمكانية نضوب الإحتياطات النفطية أو ظهور طاقات بديلة تغني عن إستغلال هذه الطاقة مستقبلا و هي إمكانية واردة حسب العديد من الدراسات.

أولاإختبار الفرضيات :

إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة ، و كمحاولة للإجابة عنها تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سلف ذكرها في المقدمة العامة من خلال الفصول الثلاثة تم إختبار الفرضيات حيث :

الفرضية الأولى : " الإصلاحات منعرج مهم أمام الإقتصاد الجزائري للخروج من التبعية ، "خاطئة " حيث تبين لنا من خلال الفصل الأول و بحكم العديد من الدلائل و القرائن التي دلت على إنتهاج الجزائر لتلك الإصلاحات لم يقلل من تبعية الجزائر لقطاع المحروقات ، حيث مازال الإقتصاد يعاني من التبعية

الفرضية الثانية : الجزائر تمتلك بدائل مهمة للنهوض بالإقتصاد الجزائري خارج المحروقات ،" صحيحة " حيث تبينمن الفصل الثاني أنه و بحكم إمتلاك الجزائر مواد و مقومات كبيرة سواء كانت بشرية أو طبيعية ، فكانت كثير من الرؤى و الإقتراحات الصادرة عن الخبراء و الإقتصاديين موجهة لإستثمار و إستغلال هذه المؤهلات ، أحسن إستغلال بهدف

الخروج من التبعية الإقتصادية ، و عليه يمكن القول أنه كل من القطاع السياحي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التكتلات الإقتصادية من بين أهم بدائل المحروقات في الإقتصاد الجزائري.

الفرضية الثالثة : " الفلاحة أهم بديل للخروج من الأزمة ، " خاطئة " حيث تبين لنا من خلال الفصل الثالث أن الجزائر تمتلك كل مقومات النجاح في المجال الفلاحي إلا أنها لا تزال لم ترقى لأن تكون أهم بديل ، حيث أن الجزائر لا تزال تقوم بإستراد أم المنتجات الغذائية و نسبة صادراتها من المنتوج الفلاحي أقل مما تستورده.

ثانيا : نتائج الدراسة :

بعد إستعراض مختلف جوانب الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية :

1- على الرغم من المساعي الحثيثة والإصلاحات التي قامت بها الدولة من أجل بناء إقتصاد وطني واعد وذلك عن طريقتنويع الصادرات ومصادر التدفقات المالية و فشل كل المحاولات لإخراج إقتصادالجزائرمن حالته الريعية إلا أن جل المحاولات قد باءت بالفشل

2 - يعتبر تنوع النشاط الإقتصادي في صادراته و إرتكازه على سلعة واحدة , تتمثل في صادرات قطاع المحروقات الذي بقيمهيمنا بأكثر من 95 بالمئة من الصادرات الإجمالية الأمر الذي يجعله معرض للصدمات المالية على شاكلة أزمة 1986و الأزمة الراهنة 2016.

3- بالنظر إلى هيمنة قطاع المحروقات على الإقتصاد الجزائري والإعتماد المطلق عليه كمصدر وحيد جعل نصيبه من الناتج الخام كبيرا على حساب تراجع القطاعات الأخرى .

4- يعتبر اللجوء إلى إستثمار الفرص والتحديات في القطاعات الناشئة كالسياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا الدخول في التكتلات الإقتصادية الحل الإستراتيجي المتاح وذلك للخروج من تبعيةالإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

5- يعتبر القطاع الفلاحي حل آخر للخروج من التبعية الإقتصادية إذا ما تم إستغلاله أحسن إستغلال.

ثالثا : الإقتراحات :

خاتمة

بالرغم من المحاولات الحثيثة و الجادة فيمايخص الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال,و على مستوى الحكومات المتعاقبة بإختلاف رؤاها الإقتصادية و إديولوجيات فلسفتها المالية ، و ذلك عبر برامج تنموية كان مصيرها الفشل لأن الإقتصاد الجزائري بقي إقتصاد تحكمهاإيرادات النفطية هذا في ظل توافر بدائل ستراتيجيةعديدة وفقا للمؤهلات والموارد التي تتمتع بها الجزائر.

ومن هذا المنطلق نقترح نحن اصحاب البحث التوصياتالآتية :

1/- على الجزائر تنظيم قطاع المحروقات الوطني عن طريق الإستغلال العقلاني لموارد الطاقة والحد من التوسع المفرط في إستخراج وتصدير النفط.

2/- التركيز على القطاعات التي تمتلك الجزائر فيها مؤهلات و مقومات تأهلها لكي تستغلها أحسن إستغلال.

3/- الإهتمام بالقطاع الفلاحي ووضع إستراتيجية طويلة المدى لتشجيع الإستثمار في هذا القطاع.

رابعا : آفاق الدراسة :

إن موضوع : " مؤهلات الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات " واسع و يمكن تناوله من عدة جوانب ، التي تحتاجإلى المزيد من البحث و التحليل فلكل دراسة نقص و لذلك نقترح بعض الآفاق لمواصلة البحث تمثلت فيما يلي :

1- بدائل الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

2- الأزمة النفطية و أثرها على الإقتصاد الجزائري.

3- قطاع الفلاحة كأحد البدائل للإقتصاد الجزائري.

و في الأخير نتمنى أن يكون قد أفاد هذا البحث في تقديم معلومات قيمة و مهمة تمكن الباحث من الإستفادة منه.

قائمـــــة المراجـــــع

قائمة المراجع

أولا : الكتب:

1/- سليمان زياشي ، و آخرون ، "الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية الاجتماعية والاقتصادية الثقافية " مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، الطبعة الثانية اغسطس 1999 ص 421

2/- صالح صالحي ، " محاضرات في مقياس عرض الاقتصاد الجزائري "مطبوعة بجامعة سطيف ، 1986، ص19

3/- أوكيل السعيد و آخرون ، " إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية – تسيير و إتخاذ القرارات في إيطار المنظور القانوني " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999 ، ص ص 7- 8

4/- مقدم مبروك ، " الإتجاهات الزراعية و عوائق التنمية الريفية في البلدان النامية " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993.

5/- هني أحمد ، " إقتصاد الجزائر المستقلة" ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 1991 ، ص 43

6/- حسن عمر ، موسوعة المصطلحات الإقتصادية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة 1965 ،ص 230

7/- نبيل الروبي ، " إقتصاديات السياحة" ، مجموعة الدراسات السياحية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر1985 ، ص 53

8/- مرسي فؤاد ، " دراسة مقارنة التكامل الإقتصادي العربي " ، مجلس الوحدة الإقتصادية ، الأمانة العامة عمان 1983 ، ص 5.

9/- د: عاطف السيد ، " الجات و العالم العربي "، مطبعة رمضان و أولاده ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 14.

ثانيا : المذكرات:

1/- بن ماحي سعاد، بركة تركية ،" بدائل نمو الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار اسعار المحروقات " مذكرة ماستر ، كليةالعلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، تخصص اقتصاد وتنمية ، جامعة تيارت 2017/2016.

2/- بن قاسمية عبد القادر ، " اثر انفتاح الاقتصاد الجزائري " مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص تجارة دولية ، جامعة تيارت 2014/2013.

3/- سعدي فيصل ، " تقلبات سوق النفطية العالمية و أثرها على قطاع التجارة الخاجية خلال 1997-2010 "، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، فرع : التحليل الإقتصادي ، جامعة الجزائر 3 ، 2014/2013.

4/- حنا العبابسية ،"دور ارادات المحروقات في تطوير القطاعات الاقتصادية في الجزائر "، مذكرة ماجيستر ، جامعة تيارت 3 ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية ، وعلوم التسيير .

5/- موسى بغدادي ، " دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية (حالة الجزائر) "، أطروحة دكتوراه ، تخصص : تخطيط إقتصادي ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006.

6/- براهيمي نبيل ، " آثار إنظمام الجزائر إلى OMC و ضرورة التأهيل الإقتصادي " ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، تخصص : تجارة دولية ، جامعة عنابة 2004.

7/- فوزية غربي ، " الزراعة بين الإكتفاء و التبعية " ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2008.

8/- بن شريف نبيلة ، بن عابد خيرة ، " أثر إنخفاض أسعار البترول على المشاريع التنموية في الجزائر خلال الفنرة 2015/2014 "، مذكرة ماستر كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة تيارت ، تخصص : إقتصاد و تنمية ، 2015/2014.

9/- مباني عبد المالك ، " الجزائر في ظل تحولات الإقتصاد العالمي للمحروقات " ، أطروحة دوكتوراه، كلية العلوم التجارية و علوم التسيير ، فرع : التحليل الإقتصادي ، جامعة الجزائر 3 ، 2014/2013.

10/- العمري علي ، " دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006) "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة تيارت ، 2008/2007.

11/- أعمر سعيد شعبان ، " القطاع الفلاحي في الجزائر واقع و آفاق " ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة تيارت ، 2005.

12/- كريمة قويدري ، "الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر " ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، تخصص : مالية دولية ، جامعة أبي بكر بالقايد- تلمسان- ، 2011/2010.

13/- هدير عبد القادر ، " واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها" ، مذكلرة ماجستير ، جامعة تيارت ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسير ، تخصص : مالية و بنوك ، 2006/2005.

14/- صليحة عشي ، " الأداء و الأثر الإقتصادي و الإجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد و تنميةّ، 2011.

15/- سماعيني نسيمة ، " دور السياحة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر " ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ، تخصص : إستراتيجية ، 2013/ 2014.

16/- عامر عيساني ، " الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة ، 2010.

17/- ملحوسان آيت الله ، " المنظمة العالمية للتجارة و إنعكاساتها على قطاع التجارة دراسة حالة (الجزائر مصر) " ،أطروحة دكتولراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص : إقتصاد و تنمية ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ، جامعة الحاج لخضر ـــ باتنة ، 2011/2010.

18/- خازندار وردة ، " تأثير إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية " ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، تخصص : إقتصاد و مناجمنت ، 2012/2011.

19/- كرفي مباركة ، شعبان شاوش مهدي ، غزالي محمد ، سماحي عبد القادر نبيل ، " الشراكة الأورومتوسطية الجزائر (دراسة حالة) " ، مذكره ليسانس كلية الحقوق ، جامعة الدكتور الطاهر مولاي ، سعيدة ، 2016/2015.

ثالثا : المواد و المراسيم:

1/- المادة رقم 02 من القانون رقم 03-01 ، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ، المؤرخ في 17 فيفري 2003.

2/- المادة رقم 02 من القانون رقم 03-02 ، المتعلق بتحديد القواعد العامة للإستعمال و الإستغلال السياحيين للشواطئ ، المؤرخ في 17 فيفري 2003 .

3/-. المادة رقم 01 من القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع الإستراتيجية ، المؤرخ في 17 فيفري 2003

4/- المادة رقم 04 من الملرسوم 88-214 ، المتعلق بإعداد برامج الترقية و السهر على تنفيذها ، المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 ، و المعدل بموجب المرسوم 92-404 بتاريخ 31 أكتوبر 1992

5/- المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-70 ، المتعلق بحماية مناطق الإستغلال السياحي و إقتناء الأراضي الضرورية و تخصيصها للمشاريع السياحية و دراسة تهنئية الأراضي المخصصة للأنشطة السياحية و الفندقة و المعندية ، المؤرخ في 21 فيفري1998

6/- المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-94 ، المتعلق بمراقبة المشاريع التنموية و وضع الخبرة للمجمعات السياحية و الفندقية و المعدنية و تأسيس بتك للمعلومات لأجل التهيئة و التنمية السياحية ، المؤرخ بتاريخ 10 مارس 1998

7/- المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 94-39 ، المتعلق بترقية الخدمات السياحية ، المؤرخ في 25 فيفري 1994

رابعا: الجرائد و المجلات :

1/- كربالي بغداد، "نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر " مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة- العدد 8 جانفي 2005.

2/- بالطاهر علي ، "سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر " مجلة إقتصاديات شمال إفرقيا الأولى ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية جامعة شلف 2004 .

3/- شربال عبد القادر ، زيادي بلقاسم ، "تأثير الشراكة الأورومتوسطة على أدوات تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر" ، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2004 .

4/- أ :قرود علي ، أ :كزيز نسرين ، أ:مرغاد سناء ، "إنعكاساتإنهيار أسعار النفط على إقتصاديات الدول المصدرة – دراسة حالة السعودية و الجزائر –مجلة للبحوث الإقتصادية و الإدراية ، العدد الثاني ، ديسمبر 2017 . .

5/- د : براق محمد ، أ: عبيلة محمد ، " دفع صادرات الجزائر خارج المحروقات بإستخدام مقارنة التسويق الدولي " ، مجلة شمال إفريقيا ، العدد الرابع ، جوان 2006 ، الجزائر.

6/- داودي الطيب ، ماني عبد الحق ، " تقييم إعادة هيكلة المؤسسة العمومية الإقتصادية الجزائرية " ، مجلة الفكر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، بسكرة ، العدد الثالث ، فيفري 2004 .

7/- محمد طالبي ، " أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر " ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 06 الجزائر ، 2008 .

8/- أحمد منصوري زين ، " واقع و آفاق سياسة الإستثمار في الجزائر "، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2 ، جامعة الشلف .

9/- جريدة المساء ، مقال تحت عنوان " إجتماع على ضرورة تنظيم السوق الداخلية لدخول المنافسة الدولية " ، نشر في مساء يوم 2007/12/10.

10/- الهندية منجلية ، " الإمكانيات و المقومات السياحية في الجزائر " ، مجلة دراسات و أبحاث ، العدد 26 مارس 2017 ، السنة التاسعة .

11/- وزارة السياحة و الصناعة التقليدية ، قرار مؤرخ في 29 ماي 2011 ، يتضمن إحداث اليوم العالمي للسياحة ، الجريدة الرسمية ، عدد 35 ، المؤرخة في 22 يونيو 2011.

/- لحسن عبد القادر ، " إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025 " ، العدد 02 ، 2013 ، الجزائر.

13/- منى مسعودي ، " نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " ، مجلة الباحث ، عدد 10 ، 2012 ، ورقلة.

14/- آيت عيسى عيسى ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر آفاق و قيود " ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، جامعة تيارت .

15/- أ: عياش قويدر ، أ : براهيمي عبد الله ، " آثار إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشتؤم " ، جامعة الأغواط ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 2 .

16/- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 1999 ، نقلا عن مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، العدد الثالث ، السنة التاسعة ، سبتمبر 2001 .

خامسا : المنتديات و الملتقيات :

1/- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة الجزائرية ، المخطط الإستراتيجي ، الحركات الخمس و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية ، جانفي 2008 .

2/- بوفاس الشريف ، بن خديجة منصف ، " ترقية المنتوج السياحي في الجزائر ، الواقع و التحديات " ، الملتقى الوطني حول : " المقاولاتية و تفعيل التسويق السياحي في الجزائر " ، يومي 22-23 أفريل 2014 ، جامعة قالمة ، الجزائر .

3/- مسعود بودخدوخ ، كريم بودخدوخ ، " تحديات قطاع السياحة في الجزائر " ، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى العالمي الدولي حول : " السياحة رهان التنمية المستدامة " ، جامعة البليدة ، يومي 24- 25 أفريل 2012 .

4/- د : عوادي مصطفى ، " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و وسائل دعمها" ، الملتقى الوطني حول :" إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" ، جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي- يومي 06 و07 ديسمبر 2017 .

5/- د : كنوش عاشور ، أ : طرشي محمد ، " تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " ، الملتقى الوطني : " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية " ، يومي 17 و 18 أفريل2006 .

/- بزازي ، " البرامج التنموية و أثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2014 " ، أبحاث المؤتمر الدولي : " تقييم آثار برامج الإستثمارت العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014 " جامعة سطيف 1 ، يومي 11-12 مارس 2013 .

7/- ضحاك نجية ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأمس و اليوم آفاق تجربة الجزائر" ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل م ص م في الدول العربية ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة شلف ، 17 -18 أفريل 2006 .

8/- تشام فاروق ، " أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الإستثمار" ، دراسة حالة الجزائر ، " الندوة الدولية " ، " التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية " ، مطبق 2004 .

سادسا: مواقع الإلكترونية:

.www.djazairess.com-/1

2/- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS، WWW.ONS.DZ) .

3/- www.commerce.gov.dz .